الفصل الثالث:

تمهيد:

لقد تميزت بداية التسعينات باختلال التوازنات الكلية، حيث وصل معدل التضخم الى 29.7%سنة 1995 .و الحالة المالية الصعبة للمؤسسات العمومية و غياب استراتيجية معتمدة من طرف الدولة للنهوض بالاقتصاد.
وفي النصف الثاني من هذه العشرية تبنت الحكومة الجزائرية جملة من الاصلاحات الهيكلية بغية تحقيق التوازن الاقتصادي المالي و تنظيم عملية تحرير انطلاقا من عملية رفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، و هذا ما انعكس على عناصر الاقتصاد الكلي حيث انخفض معدل التضخم الى 1.4%سنة 2002 بالإضافة الى ذلك فإن المديونية الجزائرية في طريقها نحو الانخفاض .
ورغم انخفاض اسعار البترول سنة 2001 الا أن رصيد ميزان المدفوعات في ظل يحقق نتائج ايجابية نظرا لاستقطاب الجزائر الجملة من الاستثمارات الاجنبية و نظرا لأهمية العنصر و تأثيره الكبير على رصيد ميزان المدفوعات ادرجته الجزائر ضمن الاولويات و النقاط المعتمد عليها للنهوض بالاقتصاد ،لذا ثبتت الدولة جملة من الاصلاحات و التحفيزات لاستقطاب المستثمرين الاجانب.
و لدراسة هذا الموضوع اكثر قمت بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث أساسية:
المبحث الاول: التطورات التشريعية المنظمة لقانون الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر
المبحث الثالث: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: التطورات التشريعية المنظمة لقانون الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

عرف تطور التشريعات الخاصة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر عدة مراحل اذ تبدأ الفترة الاولى من الستينات الى غاية النصف الاول من الثمانينات اما الفترة الثانية فتبدأ من بداية الثمانينات و النصف الثاني من التسعينات الى غاية 2000.
اما الفترة الاخيرة فهي تمتد من بداية شهر اوت لسنة 2000 الى غاية يومنا هذا، فكل مرحلة من المراحل السابقة عرفت تشريعات قانونية خاصة بهذا الاستثمار و عليه سأتناول في هذا المبحث دراسة العناصر التالية:

المطلب الاول: التنظيمات التشريعية لجذب و تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر هذا القانون اول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه و بصفة مركزة و اساسية الى الاستثمار الاجنبي حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج وذلك بالنص على ان حرية الاستثمار معترف بها الاشخاص الطبيعيين و المعنويين في اطار النظام العام و قواعد التأسيس .
ونصت ايضا نفس المادة السابقة على ان المستثمر الاجنبي كل الضمانات العامة التي تشمل حرية اقامة مؤسسات ذات طابع صناعي تجاري ،و بالإضافة الى ضمان نزع الملكية، و لان كون هذه الاخيرة ممكنة ان تصبح الارباح المتراكمة في مستوى رؤوس الاموال المستثمرة ، يؤدي نزع الملكية الى تعويض عادل، الا ان المشرع الجزائري اشترط على المستثمر الاجنبي و بصورة واضحة ان قبول الاستثمار الاجنبي مرهون،يكون هذا الاخير في اطار اهداف الدولة وذلك من اجل بناء اقتصاد اشتراكي وهذا ما نصت عليه المادة 23 من نفس القانون.
على ان الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها المؤسسات وطنية او مؤسسات ذات الاقتصاد المختلط بمشاركة الرأس مال الأجنبي و الوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاع و النشاطات التي تمثل حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني.
وقد جاء هذا القانون بامتياز يستفيد منه المستثمرون، نذكر منها:
*كل استثمار يجب ان يكون مرفق بالاعتماد من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات يكون ملائم لبرنامج الاستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدولة.
*استخدم تكنولوجيا حديثة ضمن تكوين اليد العاملة المحلية.
*يجب ان تكون الشركات المتعاقدة الزاميا، استثمار لا يقل عن 5 ملايين دينار جزائري و ان يوفر على الاقل 100 منصب عمل.
و بالرغم من الضمانات و الامتيازات التي جاء بها القانون الأسبق إلى أن تطبيقه كان شبه محدود، وذلك راجع إلى النقاط الموالية:
الاوضاع الاقتصادية المتوترة السائدة في تلك المرحلة، بحيث تمثلت في ضيق السوق المحلية،ارتفاع تكاليف الانتاج و نقص الهياكل القاعدية .....الخ
*الى جانب الاضطرابات السياسية التي عملت على تردد المستثمرين الاجانب و تخوفهم من الاستثمار في الجزائر.
و بشكل مفصل فيما يخص التنظيمات التشريعية لجذب و تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر .
يعتبر القانون هو المنظم لأي تغير في التوجهات الاقتصادية و السياسية، فهو بمثابة تعبير شرعي للواقع الاقتصادي و السياسي لاي بلد ، و هذا بالتأكيد ما كان حاصلا في الجزائر بالنسبة للتشريع الخاص بالاستثمار الاجنبي المباشر، الذي كان يقنن تبعا لسياسة الاقتصاد. الموجه حتى مع التحرر و الانفتاح على اقتصاد السوق، و تجسد ذلك في التشريعات الصادرة في تلك الفترة، فبعد ما كانت الحوافز و الضمانات المقدمة للمستثمر الاجنبي، من خلال التشريعات المقننة في ظل الاقتصاد الموجه لا تشكل بالنسبة له حافزا صارت بعد التحول لاقتصاد السوق، تسعى لتقديم حوافز و ضمانات ملائمة لهذا التغيير، بحيث ترضي المستثمر الاجنبي و تحقق المنفعة للبلد.
و سأتناول الى عنصرين اساسيين هما:
العنصر الاول: اتعرض الى القوانين الصادرة منذ الاستقلال الى يومنا هذا.
و العنصر الثاني: ساتطرق بالتفصيل الى الاعفاءات الجبائية و الجمركية الممنوحة للمستثمر الاجنبي.
اولا : التشريعات الصادرة منذ الاستقلال الى يومنا هذا .
و نقصد بالتشريعاات الصادرة منذ الاستقلال الى يومنا هذا، تلك التي تم التطرق اليها الى ثلاثة فترات ، الفترة الاولى : الستينات و الفترة الثانية الثمانينات و الفترة الثالثة التسعينات .
01.عشرية الستينات :
شهدت عشرية الستينات اصدار قانون الاستثمارات الاجنبية اولهما قانون 277/63 و الثاني قانون 66/ 284.
كان اول قانون عرفته الجزائر بعد الاستقلال، وهذا يعني انه ابتداءا من هذا التاريخ السلطة الوطنية ،بدأت تخطط الاستراتيجية التطور و النمو ، وقد خاطب هذا القانون في جزئه الكبير للمستثمرين الاجانب بصفتهم المستفيدين من الامتيازات و الضمانات الممنوحة فيه و التي عكست ارادة البلد للسير نحو التطور

01.القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية1963:
من بين الاسباب التي أدت الى صدور هذا القانون هو حاجة الاقتصاد الجزائري آنذاك لراس المال الاجنبي و لضعف الامكانات الداخلية و قلة رؤوس الاموال المحلية.
اذ يمنح بموجبه الحرية لكل شخص اجنبي سواء معنوي او طبيعي للاستثمار حسب الاتفاقيات الاقتصادية للدول،بعبارة اخرى قبول المستثمر الاجنبي مرهون بمدى كون هذا الاجنبي يعمل في اطار اهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل اهمية الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات التي تشكل اهمية للاقتصاد الوطني، وما يلاحظ في هذه هو عدم تجسيد التوجه الاشتراكي في اول قانون صدر لتنظيم الاستثمار بعد الاستقلال حيث خول للمستثمرين الاجانب عدة ضمانات عامة:
*حرية الاستثمار للاشخاص المعنوية و الطبيعية الأجنبية .
*حرية التنقل و الاقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات .
*المساواة امام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.
*الضمان ضد نزع الملكية،بمعنى ان نزع الملكية يؤدي الى تعويض عادل.
والملاحظ على هذه الاحكام انها كانت ليبيرالية كما تضمنت ضمانات خاصة بالمؤسسات المتعددة و اخرى بالمؤسسات المنشأةعن طريق اتفاقية. [1]
جاء هذا القانون في اطار كلاسيكي حيث نجد فيه بنود متعلقة بالصناعات و الامتيازات خاصة الامتيازات الجبائية التي قسمت الى قسمين:
القسم الأول: خاص بالضمانات العامة و التي تترتب اليها لكل استثمار مقبول .
القسم الثاني: يتعلق بالامتيازات الاستثنائية التي تكون مشروطة بتوافر الاستثمار على بعض الخصائص الاقتصادية.
وتتمثل الضمانات التي تضمنها قانون 1963 فيمايلي:
-عدم تأميم المشروع الا اذا اقتضت الضرورة الاقتصادية لذلك. حتى تحويل الارباح الموزعة بشكل يتناسب مع حجم المساهمة الاجنبية و يقتصر هذا الحق على حصص راس المال الاجنبي الوارد فعلا، او على ما تبقى من ارباح اعادة الاستثمار ، وفي حالة حدوث تغييرات تشريعية، فان القانون يضمن مستوى تحويل ثابت:
ان الهدف من الضمانات و الامتيازات الممنوحة هو استقطاب رؤوس الاموال الخاصة الاجنبية، وطمأنة رؤوس الاموال الخاصة الوطنية و على الرغم من ذلك فان قانون 1963 لم يحقق الامور المنتظرة .
تقييم هذا القانون:
هذا القانون لم يعرف تطبيقا من الناحية الواقعية رغم الامتيازات التي جاء بها وذلك لتخوف المستثمرين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر،ونية النظام السياسي في اتباع النهج الاشتراكي فالادارة الجزائرية بينت رغبتها في عدم تطبيقه مادامت لم تبادر بدراسة الملفات التي اودعت لديها ،اضافة الى ان الاقتصاد الوطني يتميز بنقص في المنشآت وضيق الاسواق و ارتفاع تكاليف الانتاج.[2]
1-2 قانون 1966 المؤرخ في:15 سبتمبر 1966
صدر هذا الامر في 15 سبتمبر 1966، حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة تغيرا واضحا في سياساتها الاقتصادية، وهذا باعطائها الاولوية للتصنيع و اعتماد التخطيط لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية، و كان لهذا التشريع الفضل في تحديد السياسة العامة للحكومة في مجال الاستثمارات الخاصة، كما انه وسع من مجال تطبيقه ليشمل الاستثمارات الوطنية الخاصة ، و ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من الامر المذكور أعلاه:" ان الاشخاص الطبيعيين او المعنويين الجزائريين او الاجانب يمكنهم احداث او انماء مؤسسات صناعية او سياحية من شأنها زيادة الجهاز

[1] عليوش قربوع كمال ،قانون الاستثمارات في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص(6)
[2] محمد سارة،الاستثمار الاجنبي في الجزائر،-دراسة حالة اوراسكوم-مذكرة ماجيستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعةمنتوري قسنطينة ،2009-2010،ص(15)

الانتاجي للأمة و الاستفادة من كل جزء من الضمانات و المنافع المنصوص عليها في الباب من هذا القانون و ذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة و فقا للإجراء المنصوص عليه .
فحسب المادة الثانية:
" ان المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني تعود للدولة و الهيئات التابعة لها الا ان الدولة يمكنها ان تقرر دعوة الرأس مال الخاص لانجاز هذه المشاريع، فتعين عندئذ لكل حالة كيفيات تدخل الرأسمال الخاص الوطني او الأجنبي في تلك الاستثمارات و ستحدد بمرسوم رئاسي القطاعات المعتبرة كحيوية في مفهوم هذ الامر"
02.الامر 66-284 الجريدة الرسمية ،1966 ص 1203.و حسب المادة الثالثة :" عندما تشترك الدولة في شركات للاقتصاد المختلط بالمساهمة في الراس مال الاجنبي او الوطني فيجب ان يصادف على القوانين الاساسية لهذه الشركات بمرسوم يتضمن الاحكام التالية: " الخيار للدولة بشراء كل الحصص او الاسهم التي لا تملكها او بشراء جزء منها و كذلك الشروط التي يمكن للدولة بمقتضاها ممارسة هذا الخيار" .
و يمكن لنا أن نستنتج من هاتين المادتين ما يلي:
-ان القانون احتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها، مع امكانهاعند الضرورة مشاركة الراسمال الخاص الوطني او الاجنبي.
-كما يمكن للدولة علاوة على ذلك، ان تشارك مع شركات الاقتصاد المختلط في مساهمة الراسمال الاجنبي او الوطني.
و لاجل استقطاب الاستثمارات فإن القانون (284/66)منح عدة امتيازات للمستثمرين الاجانب و الوطنيين (على سبيل المثال ما جاء في الفصل الثاني من هذا القانون بعنوان:" المنافع المالية" و تحديدا في المادة الرابعة عشر حيث نصت على " ان المؤسسات المذكورة في المواد(5.4.3.2) يمكنها ان تستفيد من المنافع الجبائية طبقا للاوضاع التي يجري تحديدها بقرار سيصدره وزير المالية و التخطيط و في نطاق مايلي:

- الاعفاء التام او الجزئي من رسم الانتقال.
- الاعفاء التام او الجزئي او التناقص من الرسم العقاري خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات و كذلك مع مراعاة مكان انشاء المؤسسة.

جاء استيفاء رسوم الجمارك و الرسم الفريد الاجمالي على الانتاج المرتبط بأموال التجهيز الضرورية لتحقيق المشروع و ذلك على تدريج الاعفاء التام او الجزئي او التناقص من الرسم الذي يترتب على الارباح الصناعية و التجارية خلال مدة لا يمكن ان تتجاوز خمس سنوات، و بمبلغ سنوي من الارباح لا يمكن ان يتجاوز ال 20%من الرساميل الخصوصية (وليس العمومية) المستثمرة في النشاطات المرخص به.
وقد فشل هذا القانون في جذب الاستثمارات الاجنبية و تحقيق لهدف منه، ويرجع السبب في ذلك الى سياسة التأميم المتوالية التي كانت تقوم بها الحكومة آنذاك.
تقييم هذا القانون:
فشل هذا القانون لانه باحكام قاسية على المستثمر الاجنبي ولم يطبق عليه بل اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الوطنية، كما ان المشرع لم ينص على تحويل الاجور الخاصة بالعمال الاجانب ولم يضع مدة محددة للتأميم ،مع بقاء راس المال الوطني الخاص و الاجنبي مهمشا وذلك راجع إلى إستمرار سيطرة القطاع العام و انتشار سياسة التأمينات .
كما ان المنازعات المتعلقة بالاستثمارات تخضع للمحاكم الجزائرية وهذا يتنافى مع ارادة الاجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية لعدم ثقتهم فيها وخوفا من التحيز.
غير ان السبب الحقيقي لهذا الاخفاق يعود لتخوف المستثمرين من حالة عدم استقرار الاوضاع السياسية و الاقتصادية للجزائر ما بعد الاستقلال .
02/عشرية الثمانينات:

تميزت هذه الفترة بمحاولات اصلاح النقائص الملاحظة في التسيير، و البحث عن فعالية احسن للنظام الاقتصادي القائم و لكن دون المساس به، وترجع الاسباب التي دفعت بالمشرع الى خلق اطار قانوني للشركات المختلطة، هو حاجة الجزائر الماسة الى نقل التكنولوجيا و المعرفة ليستفيد منها الشريك الوطني.

1-2 قانون 11/82 المؤرخ في 21 اوت 1982 :

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا سنة 1963،وحدد دوره في اداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية ،خاصة في مجال التجارة والخدمات،اتضح بان القطاع الخاص خاصة منه الاجنبي دورا مميزا لا سيما في مجال المحروقات،باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري،اذ ورغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له،بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للامكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها،لذلك صدر القانون رقم82-13 من اجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الاجنبية بحداقصى لا يتجاوز 49% من راس مال الشركة. بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارا ت حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع.ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية،استدعى الامر تعديله ليكون اكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري الى استثمارات خاصة محلية او اجنبية تساهم في زيادة قدرات الانتاج و الرفع من معدلات النمو،خاصة في قطاع المحروقات.[1]

و تحتفظ بذلك الدولة باحتكار التسيير و الحصول على النسبة الاكبر، و هذا ما يجعل هذه الانواع من الشراكة غير محفزة له، اضافة الى ان تمويل المشاريع الاستثمارية و انجازها يكون وفقا بالمبادئ و الطرق المطبقة في المؤسسات العمومية ومن جهة اخرى، فان النزاعات الناجمةعن الاستثمارات هي من صلاحيات المحاكم الدولية لا غير.

تقييم هذا القانون :

ان المستثمرين الخواص في تلك الفترة كانوا ما يزالون متخوفين من عملية التأميم اضافة الى اتجاههم الى النشاطات التجارية التي تدر ارباحا في اسرع وقت،الشيءالذي جعل هذا القانون قليل الفعالية ومجرد قانون تحفيزي لبداية استفاقة القطاع الخاص الجزائري، وهذا ما تأكد سنة 1986 بصدور القانون 86-13 المكمل للقانون 82-11 و المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها.[2]

1-2قانون 13/86 المؤرخ في 19 اوت 1986

لقد عدل قانون 82-13نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الاجنبي المباشر للاستثمار محليا ،خاصة في مجال المحروقات. لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق.فالشركاء الاجانب وفق القانون الجديد ،والذين ينطوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على اساس بروتوكول اتفاق،مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشركة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف ،فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب51%على الاقل،في حين يمثل دور المتعامل الاجنبي في ضمان تحويل تكنولوجيا ورؤوس الاموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين،مقابل استفادة الشريك الاجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال او تحويل الأرباح،وما يترتب عن ذلك من رفع او تخفيض راس المال المساهم به،وتحويل بعض اجزاء ورواتب العمال الاجانب.[3]

في الفترة التي جاءت عقب انخفاض سعر البترول، تم اتخاذ سلسلة من الاصلاحات المتعلقة بالاطار القانوني، و تسيير المؤسسات العمومية و النظام المصرفي و المالي و الجبائي و الاستثمار الخاص الوطني و الاجنبي، و في سنة 1986 بعد انهيار اسعار البترول عرفت سنة 1986 عجز في ميزان مدفوعاتها و ضعف التمويل بصفة عامة، الامر الذي انعكس سلبا على وتيرة التنمية في البلاد وبالتالي على سياسة الاستثمار، فكل هذه المعطيات دفعت

[1] كريمة قويدري ، الاستثمار الاجنبي المباشرو النمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرةماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة ابي بكر بلقايدتلمسان،2010-2011،ص(61)

[2] محمد سارة،مرجع سبق ذكره،ص،ص(17.16)

[3] كريمة قويدري،مرجع سبق ذكره،ص(62)

بالمشرع الجزائري الى تعديل قانون13/82 بقانون 13/86 و جعله اكثر تحفيزا و لعل اهم امتياز منح للمستثمر الاجنبي في ظل هذا القانون، هو ماورد في المادة الخامسة منه حيث جاء فيها " يحق للمتعامل الاجنبي في ظل الشراكة المختلطة المشاركة في اتخاذ القرارات"

*قوانين مابعد فترة الاصلاحات :

بعد الفشل الذي تعرضت اليه كل المحاولات والمساعي الجزائرية في ميدان الاستثمار ،سواء فيما يتعلق بفشل القانون 86-13الذي لم يحقق الاهداف المرجوة منه او بفشل باقي القوانين السابقة لظهوره،فان الجزائر غيرت السياسة او النهج الذي اعتمدته في هذه المرحلة واتجهت وجهة اخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة لتحقيق التطور و النمو في المجال الاستثماري نحو مرحلة اقتصاد السوق.

03) عشرية التسعينات:

في هذه المرحلة شرعت الجزائر في اعتماد سلسلة من الاصلاحات الجذرية على هياكل اقتصادها، بدءا من الاصلاح الجبائي الذي كان يهدف اساساالى جعل الاحكام الواردة في قانونه مطابقة للأحكام المعمول بها في اطار اقتصاد السوق. وقد بدات عملية الاصلاح سنة 1989. و يمكننا ان نحدد ماجاء به الاصلاح الجبائي فيما يلي:

-تنشيط الجباية غير المباشرة، وتم ذلك عن طريق احلال ضريبة جديدة تسمى الرسم على القيمة المضافة بدلا من النظام المعقد و المتعدد و المتمثل في الرسوم على رقم الاعمال.

-احلال الضريبة على ارباح الشركات بدلا من اعتماد الضريبة على الاشخاص الطبيعيين .

-كما عرفت هذه المرحلة اصلاح النظام المصرفي وذلك من خلال النقد و القرض(90-10)المؤرخ في 14 افريل 1990

1-3 قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 افريل 1990:

اقتصر قانون النقد والقرض 90-10على مادة وحيدة هي المادة 183 التي تنص على :يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الاموال –عوض بتحول كما جاء في النص باللغة العربية الى الجزائر لتمويل اية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة او المؤسسات المتفرعة عنها او لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني ،يحدد مجلس النقد و القرض بموجب نظام يصدره كيفية اجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

*احداث و ترقية الشغل .

*تحسين مستوى الاطارات و المستخدمين الجزائريين.-/

*شراء وسائل تقنية وعملية و الاستغلال الامثل محليا لبراءات الاختراع و العلامات التجارية و العلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية.

*توازن سوق الصرف.

الملاحظة الاولى:كون هذه المادة وسعت و للمرة الاولى من مجال الرأسمال الأجنبي ليشمل كل النشاطات الاقتصادية الا ما كان منها مخصصا لدولة او المؤسسات المتفرعة عنها،وتكون بذلك بحق أمام أولى الضربات الموجهة إلى مبدأ الحمائية وتدخل الدولة المباشر في الإقتصاد و سيره.

الملاحظة الثانية:هي أن القانون 90-10و في مجال التمييز بين المستثمر المقيم و المستثمر غير المقيم،نرى أنه اعتمد مبدأ جنسية رؤوس الاموال حيث نصت المادة 181يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي او معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري،و نصت المادة 02 من نظام مجلس النقد و القرض ان غير المقيم في مفهوم المادة 181 "كل شخص طبيعي او معنوي جزائري كان ام اجنبي يكون المركز الرئيسي لمصالحه الاقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الاقل و في بلد له علاقات ديبلوماسية مع الجزائر و يجب على غير المقيمين الأجانب ان يتمتعوا بجنسية دولة تعترف بها الجزائر و تقيم معها علاقات دبلوماسية ،على هذا الاساس يأخذ هذا القانون بجنسية راس المال لا بجنسية الاشخاص،وقد كرس هذا القانون عددا من المبادئ في مواجهة الإستثمار الأجنبي:

*مبدأحرية الاستثمار-بعدما كان المشرع يأخذ بمبدأ الترخيص و الاعتماد أصبح يقر بحرية الاستثمار كمبدأ أي ما كان استثناءأصبح هو المبدأ وما كان مبدأ مكرسا لسيادة الدولة المطلق على النشاط الاقتصادي اصبح هو الاستثناء .
*حرية تحويل رؤوس الاموال بعد تاشير بنك الجزائر خلال 60 يوما من تقديم الطلب.
*النص على الضمانات الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، وتجدر الاشارة إلاأنه و إلى غاية صدور قانون 90-10 لم توقع الجزائر على أيه إتفاقية دولية متعلقة بالاستثمارات و ضماناتها.
*تبسيط عملية قبول الاستثمار، بحيث تم إخضاعه الى رأي مجلس النقد و القرض عن طريق تقديمه لرأي بالمطابقة خلال شهرين من تقديم الطلب.
يسمح القانون (10-90) المتعلق بالنقد و القرض لتحرير نظام الاستثمارات، مما شكل منعرجا حاسما لفتحه مجال الاستثمارات للقطاع الخاص و الاستثمار الاجنبي.
ان التشريعات الخاصة بنصوص و قوانين 1982 و قانون 1986 و المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية، في إطار شركات الإقتصاد المختلط رغم انها دفعت الاقتصاد الجزائري الى تحرير نظام الاستثمارات ، الا انها بالقياس الى قانون النقد و القرض الصادر في افريل 1990 اصبحت لا جدوى منها، في هذا الاطار يمكن ملاحظة مايلي:
نص هذا القانون على ان الاستثمارات الاجنبية التي تقام في الجزائر، يمكنها ان تأخذ شكلين، اما شكلا مباشرا اومختلطا فهو بذلك الغى حتمية الاغلبية النسبية لراس المال طبقا للمادة 22 و التي تؤكد نسبة 51% للقطاع الهرمي و نسبة 49%للمستثمر الاجنبي كما الغى حتمية المشاركة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية:
-انشاء و ترقية مناصب شغل.
-توازن سعر الصرف.
-ترقية المعارف العلمية باستخدام التكنولوجيا و رفع مستوى أداء الإطار و العامل للجزائريين .
وللتأكد فإننا يمكن القول ان قانون (10/90) يمثل اللبنة الأولى للقطيعة التي كانت تعارض الرأسمال الاجنبي و احتكار الدولة للتجارة الخارجية وهذا باعتباره قانونا خاصا بتنظيم البنوك و المعاملات المالية اكثر من كونه خاصا بالاستثمارات.
تقييم هذا القانون:
اهم انتقاد يوجه لهذا القانون هو ان قانون النقد و القرض لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ماعدا امكانية تحويل رؤوس الاموال و الفوائد،وهذا باعتباره قانونا خاصا بتنظيم البنوك و المعاملات المالية اكثر من كونه خاصا بالاستثمارات.
اضف الى ذلك ان قانون النقد و القرض لسنة 1990 الغى القيود المفروضة على رؤوس الاموال الاجنبية، حيث انه منح المستثمرين الاجانب امكانية الاستثمار وهو ما اكده قانون المالية لسنة 1992.[1]
3-2قانون 12/93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993:
كانت سنة 1993 في الجزائر تمثل سنة التحول الصريح نحو اقتصاد السوق من الناحية التشريعية و القانونية، حيث تم اقرار في هذه السنة العديد من القواعد القانونية و النصوص التشريعية التي رسخت سياسة تحرير الاقتصاد المعلن عنها منذ نهاية الثمانينات .لقد صدر في سنة 1993 نصان تشريعيان ،الأول يكمل ويغير قانون التجارة الصادر سنة 1990، والثاني هو المرسوم 93-12 الصادر في 05 اكتوبر 1993 المتضمن لقانون ترقية الاستثمار، ليدعم النصان بالمرسوم التنفيذي 93-319 الذي حدد صلاحيات الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات ونظم كيفية عملها.
جاء المرسوم التشريعي 93-12 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار،فالقطاع الخاص،محليا ام اجنبيا،حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل اراد،عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة،دون الحاجة الى اجراءات كثيرة ومعقدة ،اذ لا يتطلب الامر ،نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستمارات.

[1]محمد سارة،مرجع سبق ذكره،ص(18)

كما نص المرسوم التشريعي على مبدأعدم التمييز بين المستثمرين،سواء اكانوا عموميين ام خواص، محليين ام اجانب ،فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات ،كما اجاز للمستثمرين الاجانب،وفي اطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق،اللجوء الى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ،وذلك ازالة مختلف المعوقات التي من شأنها اعاقة استقطاب الاستثمارات الاجنبية و جلبها.

لقد توالت بعد سنة 1993 التشريعات و القوانين المدعمة لسياسة الإنفتاح الاقتصادي و المهيأة للمناخ الاستثماري المواتي و المطمئن لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية ،سواء كان ذلك في اطار تدعيم قانون الاستثمار المذكور،او في اطار صدور قوانين ومراسيم مستقلة،لكنها دعمت وحسنت اكثر بيئة الاستثمار في الجزائر من جانبها القانوني و التنظيمي[1]،حيث تم اصدار مجموعة من الاوامر و المراسيم الرئاسية و التنفيذية ويمكن ذكرها:

01.الامر رقم 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و يخص عملية ترقية وحماية و تنظيم المنافسة الحرة.

02.الامر رقم 97-12 المؤرخ في 17 مارس1997 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية و تشجيع مساهمة الافراد في راسمالها .

03.المرسوم الرئاسي رقم:95-306 المؤرخ في 07 اكتوبر 1995.والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الاخرى.

04.المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 30 اكتوبر 1995 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية المتضمنة احداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.[2]

05.المرسوم الرئاسي رقم95-346 المؤرخ في 30 اكتوبر 1995 والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الاخرى.[3]

06.المرسوم الرئاسي رقم 96-307 المؤرخ في 07 اكتوبر 1995 و الخاص بالمصادقة على اتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية.

07. المرسوم الرئاسي رقم 98-334 المؤرخ في 26 اكتوبر 1998 والخاص بالمصادقة انضمام الجزائر الى الشركة العربية للاستثمار .[4]

08.المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25 مارس 1995 و يهدف إلى إعطاء ترخيص المستثمر الاجنبي بتحويل مبلغ أصل إستثماراته وأرباحه.

09.المرسومين التنفيذيين رقم97-97،319-320 الصادرين في 24 اوت 1997يهدفان الى انشاء الشباك الوحيد من اجل ازالة كل الصعوبات التي تعيق المستثمر الاجنبي.[5]

كما باتت التحولات السريعة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، تحتاج الى نقلة نوعية و سريعة باتجاه ترقية الاستثمارات .

ان التوجه نحو تشجيع الاستثمار الاجنبي ، يدخل في سياق نظرة السلطات العمومية التي ترى فيها محركا للتنمية الاقتصادية، و عليه فان ترقية الاستثمارات لا يمكن ان تتجسد الا من خلال انظمة تحكمها قواعد تنظم وتؤطر الاستثمارات مهما كان نوعها و طبيعتها،هذه القواعد هي عبارة عن اجراءات (قوانين جبائية.تعديلات جمركية، مراقبة اسعار الصرف....) ومن الحوافز التي يتم اختيارها سواء للمستثمر الاجنبي او المحلي ، يمكن ان نذكر :

-السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي و القدرة على التنبؤ.

-درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي.

---

[1]مرداوي كمال ،الاستثمارالاجنبي المباشرو عمليةالخوصصة في الدول المتخلفة،الملتقى الدولي بعنوان اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة،دورة تدريبية حول اساليب الخوصصة و تقنياتها ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف،البنك الاسلامي للتنمية،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ،يومي 03-07 اكتوبر 2004م،الموافق من 19-23 شعبان 1425ه،ص ص (12.11)

[2]الجريدة الرسمية العدد66 رقم 345/95 المؤرخ سنة 1995/10/30.

[3]الجريدة الرسمية العدد66 رقم 346/65 المؤرخ سنة 1995/10/30.

[4]الجريدة الرسمية العدد 80رقم 334/98 الصادر في تار1998/10/26.

[5]زغيب شهرزاد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ،-واقع و افاق-مجلة العلوم الاسلامية ،العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة،2005،ص ص(17.16)

-هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر، ولا يعطي مزايا اكثر للتمويل بالعجز.
كما الغى حتمية المشاركة فيما بين الاستثمارات الاجنبية مع القطاع العمومي حيث تؤكد نصوصه على انه:" يرخص للمقيمين و غير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام او خاص مقيم"
-حرية تنقل رؤوس الاموال الاجنبية بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع اقتصادية .
-يمكن لرؤوس الاموال الاجنبية ان تستثمر في النشاطات غير المخصصة صراحة للدولة، او المؤسسات المتفرعة عنها، او لاي شخص معنوي مشار اليه صراحة بموجب نص قانوني يحدده مجلس النقد و القرض بموجب نظام يصدره، و المقصود هنا من قبل مجلس النقد و القرض حسب رشيد سكاف هو ان المشرع الجزائري يقصد بالنشاطات المتعلقة بالدفاع الوطني و الصناعات المحلية، ذات البعد الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية
-يسمح لغير المقيمين انشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم، او بالتعاون مع المقيمين، حيث تنص المادة 128من قانون 1990 " يسمح للبنوك و المؤسسات المالية الاجنبية ان تفتح فروع لها في الجزائر" كما تنص المادة 130 منه على امكانية المساهمة الاجنبية في البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.
تقييم القانون:
ان المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 قد فشل في جلب الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر بدرجة كبيرة و يظهر هذا من خلال التقرير الصادر عن وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها ،حول وضعية الاستثمار الاجنبي في الجزائر سنة 1997 وهذا التقرير يغطي فترة تمتد من سنة 1993 الى غاية 1996 ،وخلال هذه الفترة بلغت الاستثمارات الاجنبية 369.41 مليون دولار ،تمثل 85 مشروعا في شكل شراكة ،اما الدول العربية فتساهم بنسبة 9.4% أي 8 مشاريع.فهذه البيانات التي أوردها التقرير تبين الضعف الكبير في الاستثمار الاجنبي، اذ لا تمثل المشاريع الاجنبية خلال هذه الفترة سوى نسبة 5.5% من مجمل المشاريع الوطنية.
ان قانون النقد و القرض تخلى تماما عن كل القوانين السابقة التي تفرق بين المستثمر المقيم والغير مقيم.وأثر صراحة التعامل بمبدأ المساواة بينهما في الحقوق و الواجبات . الا انه يجب التذكير هنا ان المستثمر الاجنبي يجب ان يحصل على الاعتماد من قبل مجلس النقد و القرض، الذي عدل بموجب الامر رقم(01-01)الموافق ل27 فيفري2001.
هذا ما أكدت عليه المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي التي نصت على مايلي: الوكالة مكلفة بوضع تحت تصرف المستثمرين ،كل المعلومات ذات الطبيعة الاقتصادية التقنية ، التشريعية ، و التنظيمية المتعلقة بكيفية ممارسة نشاطاتهم و كذلك كيفية منح الامتيازات.
*وظيفة المتابعة:
تتابع الوكالة المستثمر الاجنبي ومشروعه ، بحيث تعاين السير الحسن لهذا الاخير بمعنى اخر تحقق في مدى احترام المستثمر الاجنبي للالتزام الذي يربطه بالدولة خاصة بعد تحصله على الامتيازات.
*وظيفة التقييم
حيث تقوم الوكالة بتقويم المشروع حسب عدة معايير تقييمية قبل منحه الامتياز الذي يطمح اليه المستثمر الاجنبي، وهذا ما نصت عليه صراحة المادة التاسعة من المرسوم التشريعي 12/93 حيث اوضحت ان" قرار المنح او رفض الامتيازات المطلوبة لن يكون الا بعد اجراء الوكالة لعملية التقويم"
ب-2/ لجنة تنشيط الاستثمارات وتحديدها وترقيتها:
تم فتح أجهزة خاصة في كل ولاية تسهل للمستثمر وتساعده على اقامة مشاريع خصوصا في الكيفية التي تمكن المستثمر من حصوله على عقار ومن مهام هذه اللجنة اعلام ومساعدة وتنشيط مختلف الاستثمارات المتواجدة عبر كل ولاية.
تعاملت الجزائر مع الاشكال المختلفة للاستثمار المحلي و الاجنبي من خلال هيئتين متكاملتين، اولهما الوكالة الوطنية لتجعيل ومتابعة الاستثمارات ولجنة تنشيط الاستثمارات وترقيتها.
-وكالة ترقية تدعيم ومتابعة الاستثمارات تأسست وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته طبقا لنص المادة 7من قانون الاستثمارات لعام 1993، APSI وهي جهازمرتبط مباشرة بمصالح الحكومة .له طابع اداري يعمل اساسا

لخدمة المستثمرين محليين كانوا او اجانب وقد نص قانون 12/93 صراحة على انشاء هذه الوكالة، ولكن القانون المنظم لها ظهر في سنة 1995.

APSI تعد بين المؤسسات التي انشات للمساهمة في تنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية وتحرير الاستثمار الخاص من خلال مساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم وتوفير كل المعلومات لهم عن المحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار.

*وظيفة الترقية و المساعدة:

حيث كلفت الوكالة بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التشريعي 12/93ب:

-مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم لاسيما المتعلقة فيها بالأنشطة المقننة و بالسهر على احترام الآجال القانونية.

ANDI الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد.ANDI يتم عن طريق هيئتين واصبح التعامل مع الاجانب سيتم عن طريق هيئتين:

أ)الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تأسست في عام 2001 طبقا لنص المادة السادسة من الامر 03/01 المؤرخ في 21 اوت 2001 والتي تنص " تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص" الوكالة"

حيث تقوم الوكالة بعدة مهام وهي:

*اعلام ومساعدة المستثمرين في اطار انجاز مشاريعهم

*تسهيل استيفاء الاجراءات التأسيسية للمؤسسات وانجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

-منح المزايا الخاصة بالاستثمار.

-تسيير صندوق دعم الاستثمار.

*تسيير المحافظ العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمار.

*المشاركة في تطوير وترقية مجالات و اشكال استثمارية جديدة.

وتتكون هذه الوكالة من مجلس يديره ممثلون عن 7 وزارات بالإضافة الى بنك الجزائر ومنظمة ارباب العمل و الغرفة الوطنية للتجارة، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الماديين ، وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة كما تقوم الوكالة بمجموعة من الوظائف نص عليها القانون01.282 المتعلق بتنظيم الوكالة تتمثل في:

-تنظيم ملتقيات ولقاءات مهنية وايام دراسية و اعلامية .

-انشاء مركز مختص في التوثيق وقاعدة معلوماتية توضع في خدمة المستثمر.

-نشر دلائل ومنشورات وكتيبات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق و التخصصات.

*الدراسات و البحث و التطوير ويكون ذلك ب:

-المشاركة في تحديد المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة في الدولة .

-ترقية المواقع و المنشآت الاساسية لإقامة المشاريع.

-البحث و استغلال فرص التعاون افي المجالات التقنية و المالية.

*المتابعة وذلك من خلال:

*خدمات الشباك الوحيد لتسهيل الاجراءات وتسليم الوثائق المطلوبة.

*الاستشارة و التوجيه في اعداد الملفات و البحث عن التمويل مع الشركاء .

*مساعدة المستثمر في الحصول على الامتيازات المتاحة لاقامة المشروع وفق انظمة الامتياز المتنوعة حسب طبيعة المشروع وموقعه الجغرافي.

*متابعة وتنفيذ الالتزامات المتبادلة بين الدولة و المستثمر.

ب/ الشباك الوحيد

انشاء الشباك الوحيد اللامركزي من اجل تسهيل العمليات الاستثمارية وهو النظير الوحيد للمستثمرين حسب المادة 23 من الامر رقم 03/01 " ينشأ الشباك الوحيد ضمن الوكالة الادارات و الهيئات المعنية بالاستثمار "

فهو يشمل على كل الممثلين للوكالة وكذا الهيئات و الادارات المعنية بالاستثمار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(02)الهيئات و الادارات المتواجدة بالشباك الوحيد :

الشبابيك	الهيئات	الخدمات
الشباك الوحيد	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	اعلام، توجيه و تسليم شهادات ايداع التصريح بالاستثمار وطلب منح الامتيازات و التعديلات.
السجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	تسليم شهادة عدم التسمية من قبل و الوصل المؤقت للسجل التجاري.
الجمارك	مديرية الجمارك	المساعدة في تسوية الاجراءات الجمركية
الضرائب	مديرية الضرائب	تقديم المعلومات الجبائية ، تسليم شهادة الوضعية الجبائية.التصريح بالوجود و بطاقة السجل الجبائي ، و مساعدة المستثمر على تذليل الصعوبات ذات الطابع الجبائي عند تقليل قرار منح الامتيازات.
العقار	الهيئة المكلفة بالعقارولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار.	اعلام المستثمرين عن الامكانيات العقارية التي بامكانها استقبال المشروع وتسليم قرار حجز العقار.
العمران	مديرية العمران	مساعدة المستثمر كمن اجل الحصول على رخصة البناء و التصريحات الاخرى الخاصة بحق البناء
الوكالة الوطنية للتشغيل	مديرية التشغيل	اعطاء المعلومات حول القوانين و التشريعات الخاصة بالعمل وتشغيل الاجانب وتسليم رخص العمل.
قباضة الضرائب	مديرية الضرائب	تسجيل وتحصيل الحقوق الخاصة بالشهادات التاسيسية او التعديلية للمؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير و الادارة .

مصلحة الخزينة	مديرية الخزينة	تحصيل الحقوق و الاتاوي الاخرى غير تلك التابعة لقباضة الضرائب و المستحقة بعنوان تاسيس الشركات.
المجلس الشعبي البلدي	بلدية مقر الولاية	المصادقة على جميع الوثائق اللازمة في تكوين ملف الاستثمار.

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

*الاعلام

*استقبال الايداعات و تسجيل التصريح بالاستثمار وطلبات الامتياز،

*منح الوثائق الادارية الاساسية لانجاز و استغلال المشاريع

*ارشاد وتوجيه ومساعدة المستثمرين في كل ما يتعلق بالمشروع الاستثماري وكذا باستخراج السجل التجاري.

ج/ المجلس الوطني للاستثمار:

*يتراسه رئيس الحكومة وقد انشا بموجب الأمر الرئاسي(03/01)في المادة 18 منه.ويقوم بموجب من المهام كما جاءت في المادة 19 من الامر 03/01

-يقترح استراتيجية الاستثمار و اولويتها

-يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة للتطورات الملحوظة.

-يفصل في الاتفاقيات التي تخص منح الرخص او الامتياز في اطار النظام الخاص بالمناطق التي تكتسي اهمية خاصة للاقتصاد الوطني و التي تستعمل تكنولوجيات متقدمة من شأنها المحافظة على البيئة.

-الفصل في المزايا الممنوحة للاستثمارات التي حددها الامر 03/01 و التي تستفيد من المزايا و الضمانات.

-اقتراح كل القرارات و التدابير الضرورية للتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه و يتكون هذا المجلس من ممثلين عن09 وزارات بالاضافة الى حضور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في كل اجتماع للمجلس.

*الامر رقم 06-08 المعدل و المتمم للامر رقم 01-03:

تم تعديل الامر رقم :01-03 باصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار وهو الامر رقم 06-08،الذي نص على تبسيط مسار الامتيازات من خلال نظام بسيط وتصريحي يضمن شفافية اكبر معدل النظام الاستثنائي التعاقدي بصفة تضمن ادراج معايير واضحة لتحديد المشاريع و توضيح الامتيازات التي تمنح لهذه المشاريع.

وعزز مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسماح لها بمرافقة افضل للاستثمارات من خلال التركيز على الاعلام و التبسيط و المساعدة وترقية الاستثمار وكذا مراقبة احترام المستثمرين للالتزامات المحددة مقابل الامتيازات الممنوحة و ذلك بمساعدة الادارات الجبائية و الجمركية ، فهو يمنح للوكالة اجل اقصاه 72ساعة لإصدار قرار بالامتيازات المقررة في اطار مرحلة الانجاز و 10 ايام فيما يخص القرار بمرحلة الاستغلال و تتحصل الوكالة الوطنية على اتاوة محددة مقابل تحملها لتكاليف دراسة ملفات المستثمرين ،كما تم بموجب هذا القانون منح مزايا اضافة للاستثمارات التي لها اهمية في الاقتصاد الوطني وتحدد المزايا عن طريق التفاوض بين الوكالة و المستثمر تحت اشراف وزير ترقية الاستثمارات ذات الاهمية حسب التنظيم بعد راي المجلس الوطني للاستثمار.[1]

تقييم هذا القانون :

يتميز هذا الامر بانه فتح الباب امام أي كل من اشكال الاستثمار وهي عديدة سواء تعلق منها باستحداث مشاريع جديدة او بإعادة تجديدها او اعادة هيكلتها او توسيع ماهومنجز و قائم فعلا،و بعبارة اخرى فقد كرس هذا القانون ما يعرف بمبدأجذب الاستثمار الدولي دون حدود باستثناء التزام المستثمر الذي يرغب في الاستثمار بالجزائر بان ودع تصريحا بالاستثمار المزعوم انجازه لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ميزة اخرى لهذا الامر هو تمتيع المستثمر الاجنبي بضمانات قانونية و حوافز ضريبية و شبه ضريبية الى جانب مزايا اخرى مالية متعددة .[2]

المطلب الثاني : تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرالعالمي الوارد

[1] اوشن ليلى،الشراكة الاجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،مذكرةماجيستير،كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري تيزي وزو ،2011،ص(58)

[2] محمد سارة ،مرجع سبق ذكره ،ص(53)

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم اتجاها تصاعديا خلال العقود الثلاث الاخيرة، كما أصبح نصيب الدول النامية من حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة منافسا للدول المتقدمة، مما يعني ان البلدان النامية أصبحت اكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر ، عما كانت عليه سابقا،سأحاول في هذا المطلب دراسة تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد العالمي للدول المتقدمة و الدول النامية.

أولا: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي الوارد

شهد العالم برمته تطورا واضحا في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر،فهناك اتجاه تصاعدي منذ عام 1992 وصولا الى عام 2000،حيث زاد من حوالي 311 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1997-1992)ليصل الى 1388 مليار دولار خلال عام 2000و بمعدل زيادة تقدر ب 346.3%، و ترجع هذه الزيادات المتتالية الى عمليات الاندماج و التملك بين الشركات متعددة الجنسيات و على حساب المشاريع الجديدة،الا ان تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة تراجعت بعد عام 2000، فبعدما كانت تبلغ 1388 مليار دولار وصلت الى 742.11 مليار دولار عام 2004، و يرجع هذا الانخفاض الى تراجع عمليات الاندماج و التملك،فضلا عن احداث 11 سبتمبر عام 2001 و التي زادت من حالات عدم اليقين في أوساط المستثمرين، وكذلك الحرب في منطقة الخليج و التي أثرت على اسواق النفط و الذهب و الاوراق المالية و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد و التوزيع الاقليمي له خلال الفترة(2017-1992)

البيان	1992 1997	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2016	2017
اجمالي العالم	310.9	1388	742.1	1975	1790	1197	1309	1524	1403	1467	1228	////////	/////////
الدول المتقدمة	180.8	1108	418.8	1310	1019	606.2	618.6	749	679	697	499	1.133.2	712.3
الدول النامية	118.6	252.5	283	574.3	650	519.2	616.7	684.4	639	671	681	671	671
افريقيا	5.9	8.7	18	51.4	57.8	52.6	43.1	42.7	56	54	54	53	42
اسيا	74.1	146.1	170	349.4	380.3	315.2	384	423.1	401	428	465	476	476
امريكا اللاتينية	38.2	97.5	94.2	172.2	209.5	149.4	187.4	217	178	186	159	/////	////////

المصدر:الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، اعداد مختلفة(2004،ص3/2012،ص4/2015،ص5)

2007.pp251-252/2012.169-170. (UNCTAD ,World Investment Report.

ثانيا:تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول المتقدمة :

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم(03) ان المصدر الاساسي لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر هو الدول المتقدمة اذ يمثل نصيبها حوالي 85% من الاجمالي العالمي لعام 2004 في حين كان نصيب البلدان النامية حوالي 17% و 15%على التوالي.

بعد الانخفاض الذي عرفه الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عن الدول المتقدمة عام 2009 و الذي بلغ 857.8 مليار دولار، عاد و ارتفع بحدة عام 2011 ليبلغ 1183 مليار دولار، وقد أسهمت التكتلات الاستثمارية الرئيسية الثلاث للاقتصاد المتقدم –الاتحاد الاوربي و امريكا الشمالية و اليابان-في هذه الزيادة، فقد شكل المستوى القياسي من العائدات التي اعيد استثمارها 82%من اجمالي التدفقات الخارجية للاستثمار الاجنبي المباشر من الاتحاد الاوربي عمليات الاندماج و التملك عبر الحدود، كما حسن ارتفاع قيمة الين القوة الشرائية للشركات اليابانية عبر الوطنية، ونتج عن ذلك مضاعفة تدفقاتها الخارجية من الاستثمار الاجنبي المباشر، ليرتفع صافي عمليات شراء التملك و الاندماجات في امريكا الشمالية و أوروبا بنسبة 132%.[1]

و في عام 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عن الدول المتقدمة تراجعا بنسبة 23% حيث بلغت 909 مليار دولار، والسبب الاساسي وراء ذلك هو تصفية الاستثمارات و استمرار الشركات عبر الوطنية المملوكة للبلدان المتقدمة في اتباع نهج "التريث و الترقب " الذي تتبعه اتجاه الاستثمارات الجديدة، بدلا من اجراء

[1] الانكتاد،تقرير الاستثمار العالمي،2012،ص،ص(7،6)

عمليات توسع دولية كبيرة ، وسجل على الخصوص انخفاض في الاتحاد الاوربي بنسبة 40%و الولايات المتحدة بنسبة 17%، مع ذلك فان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عن اليابان قد سجلت نمو بنسبة 14% [1].
اما التدفقات الخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر من البلدان المتقدمة لعامي 2013 و 2014 فقد حافظت على استقرارها حيث بلغت 834و 823 مليار دولار على التوالي،فلم تتغير تقريبا التدفقات الخارجة من اوربا والتي بلغت 316 مليار دولار عام 2014،وزادت التدفقات الخارجة من المانيا ثلاث مرات تقريبا ما جعلها اكبر بلد اوربي مستثمر من حيث الاستثمار الاجنبي المباشر،اما اليابان فقدانخفضت الاستثمارات الخارجة منها بنسبة 16%،وهو عكس ما عرفته من توسع في السنوات الثلاث السابقة.[2]
انخفض تدفق الاستثمار الاجنبي في الاقتصاديات المتقدمة من 1.133.2 مليار دولار سنة 2016 الى 712.3مليار دولار في العام 2017 أي بمقدار 420.8مليار دولار وبنسبة 37.1%.
حيث كان ابرزها الانخفاض الحاصل في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الولايات المتحدة الامريكية بمقدار 181.7 مليار دولار وبنسبة 40% تقريبا في العام 2017عن العام 2016.
2الاتحاد الاوربي :
انخفض تدفق الاستثمار الاجنبي في دول الاتحاد الاوربي من 524 مليار دولار في العام 2016 الى 303.5 مليار دولار في العام 2017 أي بمقدار 420.8 مليار دولار و بنسبة 42%.
حيث كان ابرزها الانخفاض الحاد الحاصل في تدفقات الاستثمار الاجنبي في المملكة المتحدة بمقدار 181 مليار دولار وبنسبة 92% تقريبا في العام 2017 عن العام 2016.
3. امريكا الشمالية: من 494.4 مليار دولار في العام 2016 الى 299.6 مليار دولار في العام 2017 أي بمقدار 194.7مليار دولار وبنسبة 40%
بالاضافة الى ان ذروة الزيادة الغير طبيعية في العام 2016 في تدفقات الاستثمار الاجنبي في المملكة المتحدة قد تسببت في انخفاض حاد في الاستثمار الاجنبي المباشر فيها حيث انخفضت من 196.1 مليار دولار في العام 2016 فقط الى 15 مليار دولار في العام 2017.[3]
ثالثا:تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول النامية
من خلال بيانات الجدول السابق رقم(03) نلاحظ ان الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الدول النامية منخفض نسبيا اذا قورن بمجموعة البلدان المتقدمة، خاصة في فترة التسعينات وبداية الالفية الثانية ، الا انه شهد خلال السنوات الاخيرة تحسنا ملحوظا، فبعدما كان الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر عن البلدان النامية يمثل 8% من مجموع التدفقات العالمية عام 2000، اصبح عام 2014 يمثل 34% من مجموع التدفقات الخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى العالم.
يلاحظ من الجدول ايضا ان بلدان اسيا تعتبر هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للخارج من البلدان النامية، فقد ارتفعت مساهمتها من 39.6 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (1992-1997) وبما نسبته حوالي 77%من اجمالي التدفق الصادر من الدول النامية، الى 432 مليار دولار عام 2014 بما نسبته 92%من اجمالي التدفق الصادر من الدول النامية، وهذا رغم التراجع الذي شهده الاستثمار الاجنبي المباشر لبعض السنوات خلال هذه الفترة، سواء بسبب الازمة المالية لعام 1997 والتي اجتاحت اسواق هذه البلدان او بسبب الازمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي،وللاشارة ان اغلب تلك التدفقات الصادرة من دول شرق و جنوب شرق اسيا و بالذات من الصين،هونغ كونغ،تايلاند،سنغافورة،كوريا الجنوبية،ماليزيا.
وتحتل مجموعة دول امريكا اللاتينية و الكاريبي المرتبة الثانية من اجمالي التدفقات الخارجة من البلدان النامية،فقد ارتفع حجم استثماراتها من 9.5 مليار دولار لمتوسط الفترة (1992---1997)الى اعلى مستوى لها من الاستثمار

[1] الانكتاد،تقرير الاستثمار العالمي2013ص،ص (12،13)
[2] الانكتاد،تقرير الاستثمار العالمي2014،ص(22)
[3] اتجاهات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال ملامح تقرير الاستثمار العالم-ي، قطاع التجارة الخارجية ،ادارة الاستثمار ،يونيو،2018،ص(02).

الاجنبي المباشر الصادر عام 2010.اذ بلغ 119 مليار دولار، ليعرف تراجعا عام 2011و يبلغ 105مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض الى الاهمية المتزايدة للتدفقات غير المتصلة بالضرورة بالاستثمار في النشاط الانتاجي بالخارج [1]. و يعتبر مصدر اكثر من نصف هذه التدفقات الصادرة هي المراكز المالية الخارجية[2]. كما شهدت الاستثمارات الاجنبية المباشرة انحصار حادا و بشكل واضح عام 2013،فقد انخفضت بنسبة 27% لتبلغ 28 مليار دولار،وهذا بسبب توقف عمليات الاحتياز في الخارج وطفرة تسديد اقساط القروض من الفروع الاجنبية الى الشركات عبر الوطنية الام البرازيلية و الشيلية.[3]

مليار دولار عام 2000الى 145 مليار دولار عام 2012،مشكلة بذلك نسبة 10% من المجموع العالمي،وبات نشاط الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان يزيد باستمراربما في ذلك في افريقيا.[4]

اما مجموع التدفقات الخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر المتجهة من اقتصاديات ناميةالى اقتصاديات نامية اخرى فقد نما بنسبة الثلثين من 1.7 تريليون دولار عام 2009 الى 2.9 تيرليون دولار عام 2013،حيث يذهب قدر كبير من الاستثمار الاجنبي المباشر من الاقتصاديات النامية الى المنطقة الجغرافية التالية مباشرة لكل اقتصاد،فالألفة بالمنطقة تيسر التحرك المبكر من جانب الشركة لممارسة النشاط على الصعيد الدولين كما ان الاسواق وسلاسل القيمة الاقليمية تشكلان عاملا محركا رئيسيا في هذا الصدد، وتتحدد أيا الانماط المحددة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين الجنوب و الجنوب بفعل البواعث الاستثمارية لدى الشركات المتعددة الجنسيات،و سياسات حكومة البلد الاصلي،و الروابط التاريخية .

ويبقى الاختلاف بين التدفقات الخارجة من الاستثمار الاجنبي المباشر من الاقتصاديات المتقدمة و تلك الخارجة من الاقتصاديات النامية يرجع الى تكوينها، ففي حين ان أكثر من نصف التدفقات الخارجة الخاصة بمؤسسات الاعمال المتعددة الجنسية التابعة للبلدان النامية تتخذ شكل الاستثمار في راس المال، فان التدفقات الخارجة من البلدان المتقدمة تضم عنصر أكبر يتعلق بإعادة استثمار الايرادات المتحققة، ومن اكثر احتمالا ان تسفر تدفقات راس المال الخارجة عن القيام باستثمار انتاجي جديد، ان الايرادات المعاد استثمارها قد تترجم الى زيادة في النقد المتاح.

يتضح من هذا المبحث ان حركة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في عالم اليوم، اصبحت غير مقيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجذابة و المناخ المشجع على تدفقاتها، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي و الامني، وعليه حدثت زيادة ضخمة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العقود الاخيرة، كما أصبح نصيب البلدان النامية من حجم الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي منافسا للدول المتقدمة، بل و متفوقا عليها وهذا ما لاحظناه في عام 2014،حيث اصبحت الاقتصاديات النامية و الانتقالية حاليا تشكل نصف البلدان العشرين المصنفة في اعلى قائمة الاقتصاديات المتلقية للاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يعكس ان البلدان النامية اصبحت اكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر عما كانت عليه سابقا، اما الملاحظة الاخرى فتتجلى في تباين توزيع تلك الاستثمارات بين مجموعات الدول النامية في المناطق المختلفة، وبين الدول النامية داخل المجموعة الواحدة، حيث نجد ان معظم تلك الاستثمارات قد استقطبت من طرف دول شرق و جنوب شرق اسيا بدرجة كبيرة و دول امريكا اللاتينية بدرجة اقل.

*حيث استقرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العام 2017 في الاقتصاديات النامية عند مستوى مماثل للمستوى الذي كان عليه في العام 2016، أي بما يقارب 671 مليار دولار تقريبا.

02.اسيا: و بشكل مماثل عن الاقتصاديات النامية فقد استقرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في اسيا في العام 2017 عند مستوى مماثل للمستوى الذي كان عليه في العام 2016،أي بما يقارب 476 مليار دولار تقريبا.

بالرغم من حالات الانخفاض و الاستقرار في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العام 2017 الا انه كان هناك ارتفاع في كل من امريكا اللاتينية و الكاريبي بنسبة 8% و بارتفاع قدره 9مليار دولار.

[1] الانكتاد،تقرير الاستثمار العالمي2012،ص(15)
[2] الانكتاد،تقرير الاستثمار العالمي2013،ص(11)
[3] الانكتاد،تقرير الاستثمار العالمي2014،ص(15)
[4] الانكتاد،تقرير الاستثمار العالمي2013،ص(4).

03. افريقيا:

استمر انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى افريقيا بنسبة 21% حيث انخفض من 53مليار دولار الى 42 مليار دولار أي انخفاض بمقدار 11مليار دولار[1]

جدول رقم(04):اكبر الدول المستضيفة و المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر لسنة 2017

الدولة	الدول المستضيفة 2016	الدول المستضيفة 2017	الدول المصدرة 2016	الدول المصدرة 2017
الولايات المتحدة الامريكية	687.5	275 مليار دولار	1561.64	342
الصين	134	136 مليار دولار	196	125
هونغ كونغ	117	104	--	---
البرازيل	58	63	--	----

المصدر: وزارة الاقتصاد ،ادارة الاستثمار، الامارات العربية المتحدة.

بالرغم من التراجع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الولايات المتحدة الامريكية للعام 2017 بنسبة 40%تقريبا انها لازالت تتصدر دول العالم في جاذبيتها للاستثمارات الاجنبية المباشرة في العام 2017 بمقدار 275 مليار دولار.

احتلت الصين المرتبة الثانية في اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حيث بلغ اجمالي تدفقاتها 136 مليار دولار في العام 2017،متقدمة بذلك مرتبة واحدة عما كانت عليه في العام 2016 باجمالي تدفقات 134مليار دولار.

وتقدمت هونغ كونغ ،الصين عما كانت عليه خلال عام 2016 لتحل في المرتبة الثالثة ،باجمالي تدفقات بلغت 104مليار دولار في عام 2017 مقارنة ب 117 مليار دولار في عام 2016.

كما احتلت البرازيل المرتبة الرابعة بعد ان كانت في المرتبة السابعة متقدمة بذلك ثلاث مراتب عما كانت عليه خلال عام 2016باجمالي تدفقات بلغت 63مليار دولار في عام 2017،مقارنة ب 58 مليار دولار في عام 2016.[2]

الدول المصدرة:

مرة اخرى حافظت الولايات المتحدة الامريكية على احتلالها المركز الاول في تصدير الاستثمارات المباشرة في العام 2017،حيث تبلغ قيمة تدفقات استثماراتها الصادرة للعالم العام 2017،ما يقارب 342 مليار دولار ، وبنسبة نمو مقارنة بعام 2016 بلغت 21.9%(بمقارنة بين تدفقات الاستثمارات المباشرة الداخلة و الخارجة من امريكا).

واحتلت اليابان المرتبة الثانية باجمالي تدفقات صادرة بلغت 160مليار دولار في عام 2017 ،مقارنة ب 145 مليار دولار في عام 2016.

الا ان الصين قد تراجعت من المرتبة الثانية في العام 2016الى المرتبة الثالثة في العام 2017باجمالي تدفقات صادرة بلغت 125 مليار دولار في عام 2017،مقارنة ب 196 مليار دولار في عام 2016.

كانت المملكة المتحدة من ابرز الدول التي تقدمت في العام 2017حيث تقدمت 154 مرتبة عما كانت عليه خلال عام 2016 لتصبح في المرتبة الرابعة بدلا من المرتبة 158،باجمالي تدفقات بلغت 100 مليار دولار في عام 2017، مقارنة ب 23 مليار دولار في عام 2016،خلال الفترة 2014-2016 ،الى 26 مليار دولار ، ويرجع ذلك اساسا الى الزيادة في الارباح المعاد استثمارها و القروض الداخلية.

ترتيب الدول لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا ما نسبته 3.1%من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي العالمي للعام 2017.

حيث انه بالرغم من ارتفاع نسبة تدفق الاستثمارات الاجنبية قي كل من:[3]

ايران 48.8% *البحرين 113.1%

الاردن7.2% *المغرب 22.9%

[1] اتجاهات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال ملامح تقرير الاستثمار العالمي ،قطاع التجارة الخارجية ،ادارة الاسنتثمار ،يونيو2018،ص(03).

[2] ادارة الاستثمار،مرجع سبق ذكره،ص(05).

[3] ادارة الاستثمار ،مرجع سبق ذكره،ص(07)

*الامارات 7.8%

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

سأتطرق في هذا الجزء الى تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، وتطور عدد المشروعات المستثمرة الواردة من الاستثمار، واهم الدول المصدرة له، وما أهم القطاعات التي تتوزع عليها مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر .

01.تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

لقد عرفت تطورات تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال هذه الفترة تذبذبات نتيجة الظروف و الاوضاع التي مر بها االاقتصاد الجزائري، فنلاحظ من خلال الجدول رقم (06) ان الفترة الممتدة من سنة 1990الى سنة 1994 ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة كانت ضئيلة جدا ومعدومة وهذا بسبب الاوضاع الامنية المتدهورة جدا خلال هذه الفترة،بحيث هزت من ثقة المستثمر الاجنبي المباشر الى الجزائر تطورا معتبرا حيث سجل في سنة 1996 تدفق يقدر ب 270 مليون دولار لتستمر بعدها هذه الزيادة لتصل سنة 2000 الى 438 مليون دولار، ولعل من اسباب هذا التطور المستمر لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يرجع الى الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة كالتشريع الخاص بقرار خوصصة المؤسسات العمومية سنة 1995 و قبلها قانون الاستثمار لسنة 1995 و التي بدأت الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعرف نمو على إثره، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(05) تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة(1990-2017) الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر	السنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر
1990	0.33	2004	882
1991	12	2005	1081
1992	30	2006	1795
1993	0.00	2007	1662
1994	0.00	2008	2594
1995	0.00	2009	2746
1996	270	2010	2301
1997	260	2011	2580
1998	501	2012	1499
1999	507	2013	1693
2000	438	2014	1507
2001	1196	2015	587-
2002	1065	2016	1.63
2003	634	2017	1.2

المصدر : الانكتاد تقرير الاستثمار العالمي ،(2002-2004-2007-2012-2016-2017

ايضا ما يلاحظ من خلال الجدول ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة منذ سنة 2001 بدأت تعرف تطورا معتبرا و انتعاشا ملحوظا،حيث بلغت اعلى قيمة لها عام 2009 بقيمة 2746 مليون دولار،و يرجع هذا الانتعاش خلال هذه الفترة الى تحسن الاوضاع الامنية و الاقتصادية وكذلك الاصلاحات التي قامت بها الدولة في هذا المجال من خلال التحفيزات و الضمانات التي أقرتها عبر مختلف القوانين المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر، كما ساعد انشاء هيئات مختلفة باستقبال و توجيه المستثمرين الاجانب و المحليين كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، الا انه في سنة 2012 عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

الوارد الى الجزائر تراجعا على غرار باقي دول المنطقة العربية اجمالا،وذلك بالنظر الى الاحداث السياسية الصعبة التي عرفتها هذه الدول مما زاد من قلق المستثمرين الاجانب، حيث بلغت قيمتها خلال تلك السنة 1499 مليون دولار، كما عرف عام 2015 استثمارات اجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار،جراء تصفية بعض عمليات الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث مثلت نحو 18% من اجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال هذا العام كما نلاحظ تراجع ملحوظ بنسبة 26 % مابين سنتي 2016و 2017 حيث بلغت 1.63 مليار دولار في سنة 2016 بينما بلغت 1.2 مليار دولار في سنة 2017.مما يعني ان الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الاجنبية وهذا راجع الى عدة عوامل يتمثل في سوء مناخ الاستثمار في الجزائر.[1]

*تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر واهم الدول المصدرة لها:

استطاعت الجزائر استقطاب العديد من مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (2003-2017) حيث بلغ عددها 381 مشروعا استثماريا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، وتمثل تكلفتها الاجمالية نحو 60 مليار دولار و توظف نحو 92 الف عامل ، ويرجع سبب ذلك التطور الى طبيعة القوانين و التشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية و التي تضمنت عدة مزايا و تسهيلات استثمارية شملت مزايا جمركية و ضريبية و تبسيط للاجراءات الادارية، اضافة الى العديد من الاتفاقيات و المعاهدات التي عقدتها مع العديد من الهيئات و المنظمات الدولية ذات الصلة بالاستثمار حتى توفر جملة من الضمانات للمستثمر الاجنبي، الا انه بالرغم من استقطاب الجزائر الى العديد من المشاريع الاستثمارية، الا انها لم ترقى الى تطلعات و آمال السلطات العمومية الجزائرية فيما يخص نظرتها في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و الجدول التالي يوضح ذلك:جدول رقم: (06) استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة:

الترتيب	الدول المصدرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف
1	الامارات	15280	25	26	11651
2	اسبانيا	7860	20	24	6702
3	فرنسا	5950	62	81	10011
4	فيتنام	4743	2	2	1999
5	سويسرا	4538	7	12	5874
6	مصر	4178	9	11	7350
7	المملكة المتحدة	3738	18	24	2033
8	الولايات المتحدة	3303	31	34	3210
9.	الصين	2658	12	12	9566
10	اوكسمبورغ	2447	1	3	4349
باقـــي الـدول		13945	119	146	30498
الاجمالي		680040	306	375	93153

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، ص 119

اما فيما يتعلق بعدد المشروعات المنجزة فتحتل البلدان الاوربية الصدارة ب 144 مشروع استثماري بتكلفة استثمارية بلغت 24.5 مليار دولار، و اغلبها متمركزة في قطاع المحروقات، و تحتل فيها فرنسا المرتبة الاولى ب 81 مشروع استثماري و ب 62 شركة متواجدة في الجزائر، ويفسر هذا التواجد للبلدان الاوربية لعوامل جغرافية و تاريخية،اما عن تواجد البلدان العربية في الجزائر كدول مستثمرة فيمكن تفسيره التسهيلات التي قدمتها الجزائر للمستثمرين العرب في الولوج الى السوق الوطنية بحكم الاتفاقيات المشتركة بينهما.

[1] www.elikhbaria.com.2018/06/09.22pm

يبين التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، حيث نجد ان فرنسا و الامارات و اسبانيا من اهم الدول المصدرة للاستثمارات للجزائر،وهذا يرجع الى اعتبارات جغرافية و تاريخية.

طاقات الجزائر لجلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

01.توفر الموارد الطبيعية و سياسات نشيطة للتقييم:

ان غنى الارض الجزائرية وتوفرها على موارد طبيعية هائلة يمثل عاملا مهما ، وورقة رابحة بالنسبة للاقتصاد الوطني الذي يجب عليه ان يلعب دورا استراتيجيا في المنطقة، كما ان الثروات المتمثلة في كل من الغاز و البترول مميزة جدا، فقطاع الطاقة يشكل عنصر استقطاب بالنسبة للمستثمرين الاجانب حيث ان الجزائر هي الممول الثالث بالغاز الطبيعي للاتحاد الاوربي و الممول الرابع فيما يخص الطاقة لذلك، فان العلاقات السياسية و الثقافية مع الاتحاد الاوربي يمكن ان تزيد بقوة، وفي هذا الصدد فقد تم انجاز انبوب نقل الغاز الجزائري الى اوربا عبر كل من تونس و المغرب،وهناك انبوب ثالث سيربط الجزائر مباشرة بأوربا عن طريق اسبانيافهو في قيد الانجاز.

الى القدرة الطاقوية (غاز/بترول) تم تقييمها بشكل جيد من طرف السلطات الجزائرية لاسيما في الفترة الراهنة بعد تأكدها انها تشكل عاملا من اهم العوامل المستقطبة للمستثمر الاجنبي حيث تمثل هذه السياسة النشيطة مثلا يحتذى به في القطاعات الاخرى،وفضلا عن البترول و الغاز تتوفر الجزائر على طاقات منجمية هائلة مثل:

الحديد باحتياطات ضخمة من الاكبر عالميا ضف الى ذلك الفوسفات و النحاس و الذهب و الفضة.

02)الموقع الجغرافي الممتاز:

تقع الجزائر في شمال افريقيا متوسطة بلدان المغرب العربي كما انها مجاورة لاوربا، و الوطن العربي يعطيها موقعا استراتيجيا ممتازا من اجل تقييم طاقتها الاستثمارية و بالتالي فان هذا الموقع الهام و المميز يجب عليه ان يحفز الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا سيما تلك الموجهة نحو التصدير و يسمح لها بتحقيق امتيازات في مجال عقود الشراكة مع الاتحاد الاوربي من انشاء مناطق حرة حيث يعد من البلدتين القريبة جغرافيا للأسواق الحيوية.

03). الاوضاع الاجتماعية و الثقافية:

حسب الاحصائيات المنشورة عن المنظمة العالمية للتجارة و التنمية سنة 2003 بلغ سكان الجزائر آنذاك 31.3 مليون نسمة، كما انه بمجرد النظر الى هرم الاعمار لسكان الجزائر يبدو من الوهلة الاولى انه مجتمع شاب،الى نسبة الافراد من 25 سنة بلغت 55.84% سنة 1988 كما ان الفئة العمرية التي يتراوح عمرها مابين 20و60 سنة تمثل نسبة 44%(يد عاملة قادرة على العمل).

يتمتع المجتمع الجزائري في مجال التعليم بقوانين التي تقر بمجانية التعليم حيث تقع جميع اعباء التعليم من الابتدائي الى البحث و التطوير على عاتق المناطق اين يقدر عدد المتمدرسين بالملايين حيث استوجب على الدولة توفير الهياكل الضرورية لهذا الغرض.الدولة حيث اقيمت المدارس في كل المناطق و الجامعات بمعدل جامعة في كل ولاية تقريبا،حيث وصل عدد المتخرجين في كل سنة الى 40 الف جامعي وعدد الذين يتحصلون على الشهادات المهنية يقدر ب 94 الف مكون،هذا ما سمح بتوفير يد عاملة هائلة من النوعية المقبولة اذ انها لم ترق الى المستوى المطلوب و بالتالي فان كل هذا سمح بتحسين مرونة سوق العمل خاصة بعد ما تم اقرار مبدا حرية التشغيل،ارباب العمل يستطيع بذلك ابرام عقود تشغيل مباشرة مع العامل ومن جهة اخرى فان التكلفة المنخفضة نسبيا للشغل يمكن ان تساهم في زيادة تنافسية المنطقة لجلب المستثمرين الاجانب الا ان هناك عاملين يحدان من حرية التشغيل الأجر القاعدي الذي ينتج عن التضييق المهني المحدد من طرف الاتفاقية الجماعية المطبقة على رب العمل و الاجر الوطني الادنى مضمون الموافق لمدة عمل ذات 40ساعة والذي تم تحديده ل 10 آلاف د ج في الشهر .

ضف الى ذلك جانب اللغة الرسمية الاولى في البلد و هي اللغة العربية فإن اغلب الشعب الجزائري يتقن اللغة الفرنسية و نسبة معتبرة تتقن اللغة الانجليزية وهذا ما يشكل عاملا مشجع ومهم لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر، اما فيما يخص القطاع الصحي فهو في تحسين وتطور مستمر منذ الاستقلال اذ لايشكل أي عائق لدخول المستثمر الاجنبي.

04 البنية التحتية:الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها2381741 كلم^2

تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة و السكك الحديدية و الموانئ و المطارات حيث يقدر طول الطرق المعبدة 106000كم بينما السكك الحديدية 4000 كلم^2
ورغم المجهودات التي بذلت لتطوير البنية التحتية الا انها غير كافية مقارنة بشساعة البلد بالاضافة الى الطرقات الغير صالحة للاستعمال في اغلب الاحيان، وهذا ما يسبب الحاق الاضرار بالعربات و السيارات العابرة بها و ايضا المدن الكبرى التي تعرف ازدحاما كبيرا و هذا ما يلحق بالمسافرين التعب و الارهاق لاسيما التاخر عن المواعيد، اما بالنسبة للمطارات و الموانئ فتسييرها يحتاج الى اعادة النظر للتماشي مع المتطلبات الحقيقية كما ان السكك الحديدية تحتاج الى دعم وتوسيع، اما فيما يخص الاتصال فقد تحسنت نسبيا في الآونة الاخيرة مع انتشار الانترنت ودخول الهاتف النقال و يرتقب ان تعرف المزيد من التحسن في المستقبل القريب ، اما بالنسبة للكهرباء، فهي تغطي كافة المناطق الصناعية و السكنية كما ان الغاز تم ايصاله الى غالبية المدن والمناطق الصناعية، ضف الى ذلك احتواء الجزائر على ارصدة مهمة من السدود .
و في الاخير و نظرا لاهمية البنية التحتية كعامل جذب و تطوير للمستثمر الاجنبي فيجب ان يعاد النظر في هذه الشبكة او العنصر الحيوي لاستقطاب المستثمرين فهو لا يزال يعاني التأخر لا سيما من ناحية الطرقات.
05. الظروف السياسية و الامنية:
استقلت الجزائر سنة 1962 واعتمدت النظام الجمهوري في اطار المبادئ الاسلامية التي ناد بها بيان اول نوفمبر 1954 التي تمثله حاليا ثلاث سلطات السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب لمدة 5 سنوات بالاضافة الى رئيس الحكومة متبوعا بطاقمه الوزاري.
السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان المكون من غرفتين، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الامة، حيث ينتخبان كذلك لمدة 05 سنوات، بالاضافة الى هاتين السلطتين هناك سلطة قضائية.
حتى الان نلاحظ ان النظام السياسي في الجزائر هو نظام ديمقراطي وهو من اكثر الانظمة مناسبة لتوفير الاستقرار و الامن و بالتالي هو احسن الانظمةجلبا للاستثمار الاجنبي و المستثمرين مقارنة بالنظام الملكي المطبق مثلا في المغرب .
لكن تميزت العشرية الاخيرة بعد انتخابات 1992 بعدم الاستقرار السياسي جسده التغير المستمر للقاضي الاول للبلاد، فبعد أحداث العنف و الأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينات غداة توقيف المسار الانتخابي و فقدان الحكام التحكم في زمام الأمور وتعاقب الوزارات مئات الاشخاص و عرفت الجزائر أكثر من 10حكومات متتالية سقطت الواحدة تلو الأخرى لعجز كل واحدة منها عن ايجاد الحل للوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي العام لاسيما الأمني الذي كان يتدهور يوما بعد يوم ، أي فقدت في هذه المرحلة الثقة بين الحاكم و المحكوم وهو ما جعل الجزائر تصنف من بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع الذي قلص جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر لاسيما ترافق ذلك مع تدهور خطير للوضع الامني ومع حصار اجنبي غير معلن جسده مقاطعة الشركات الاجنبية للمطارات الجزائرية وتراجع العدد الهائل للسياح الاجانب ، و الملاحظ في الفترة الاخيرة تحسن للوضع الامني وذلك بداية من العهدتين الاخيرتين بإصدار مختلف القوانين و المراسيم المساعدة على استقرار الوضع لاسيما القانون المدني وما كان له من اثر كبير في توفير الامن و عودة الاستقرار المجتمع ذات الويلات ورست الطائرات الأجنبية في المطارات الجزائرية بعد غياب اكثر من 06 سنوات و فتحت الوكالات التجارية الاجنبية من جديد و بالتالي زيادة توافد الاستثمار الاجنبي المباشر.
06.الوضعية الاقتصادية:
لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل جمة غداة انخفاض اسعار البترول سنة 1986ويتحلى ذلك في تراجع ايرادات الصادرات و في الجباية البترولية وعجز الميزانية و في تدهور معدلات التبادل الصافية و معدلات التبادل الداخليةوتراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة ذلك المزيد من اللجوء الى الاقتراض الخارجي الذي ترتب عنه ارتفاع في مؤشر خدمة الدين منسوب للصادرات الذي بلغ سنة 1993 حوالي 82.8% ومعدل نمو سالب (-2%) ومعدل تضخم 20.5% وكان من نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداءا من سنة 1995تراجع في معدل التضخم، تراجع في نسبة خدمة المديونية، تحسن في احتياطات الصرف، وتحسن

نسبي في معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي و استمرار هذا الوضع على حاله و فيما يلي نورد بعض المؤشرات الاساسية .

-بلغ الناتج الداخلي الاسمي الخام 4241.8 مليار د ج الى سنة 2001 ليصل سنة 2002 الى 4455.3 مليار د ج بمعدل نمو حقيقي 4.1%و اثر السعر يقدر ب 1.2%.

-بلغ معدل التضخم المحسوب على اساس المؤشر العام السنوي للاسعار عند الاستهلاك 0.34%سنة 2000 و 4.23%سنة 2001 و 1.43%سنة 2002،و يفسر هذا الانخفاض رغم تزايد الطلب الداخلي بارتفاع الانتاج الوطني من جهة وزيادة معتبرة للواردات من جهة اخرى، وكذلك بأثر الانتقال من نظام تعريفي لحقوق الجمارك ذي 4 نسب (40%.25%.15%.5%) الى نظام ذي 3 نسب (30%.15%.5%).وانخفاض الرسم الاضافي المؤقت من60%الى 48% مما اثر على الاسعار عند الاستيراد على المؤشر العام .

سعر اعادة الخصم لبنك الجزائر انتقل من6% سنة 2001 الى 5.5%سنة 2002 و الى 4.5%في جوان 2003، كما ان انخفاض تغير مؤشر الاسعار عند الاستهلاك فقد سمح بظهور نسب فائدة حقيقية ايجابية على مدى كل الفترة 1997-2002

-سجل الحساب الجاري رصيدا ايجابيا بلغ 5414مليون دولار سنة 2002 مقابل ب 7064مليون دولار سنة 2001 أي انخفاض قدره 39.6% بسبب تراجع ايرادات المحروقات.

-احتياطي الصرف ارتفع من 18.1 مليار دولار الى 23.11مليار دولار .

-نسبة مخزون المديونية الخارجية الى الناتج الداخلي الخام من41.1% سنة 2001 الى 40.5% سنة 2002، كما انخفضت نسبة خدمة المديونية الخارجية الى الصادرات من 22.1% الى 20.9% .

-انخفاض رصيد الميزانيةمن 70.9مليار د ج(1.67% من الناتج المحلي الاجمالي) سنة 2001 الى 17.3 مليار د ج (0.39%من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2002، هذه المؤشرات جميعها تبين مدى التحسن النسبي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري) .

وفي الاخير فان كل هذه المؤشرات تقول ان الوضعية الاقتصادية في تحسن و بحالة مقبولة لكن ليست بالدرجة التي تجلب أطماع المستثمر الأجنبي وتجعله يستثمر امواله دون مخاطرة.

وساتطرق اليها بشكل مفصل فيما يخص السنوات المتبقية في المطالب القادمة.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية .

ان تحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر خلال السنوات الاخيرة من الانفتاح رغم انه لا يسمح بإعطاء نظرة شاملة و دقيقة حول اثر هذه الاستثمارات سواء على مستوى التوظيف، التمويل،تحويل التكنولوجيا او هيكل الصادرات،الا ان تحليل اتجاهاته تعطي معلومات مهمة و مؤشرات حول كيفية تطوير الامكانات المتوفرة في هذا المجال.

1.راس المال و الاستثمار الوطني.

لقد عرف القطاع المصرفي الجزائري تطورت عديدة خاصة منذ صدور القانون 90-10 "قانون النقد و القرض"، و المتعلق بتنظيم النشاط المصرفي بهدف سد ثغرات تنظيمية عديدة، من شأنها ادخال المرونة اللازمة للتعامل و تسهيل و تنفيذ القانون ، حيث تم السماح من خلال هذا القانون بفتح القطاع المصرفي للخواص وتمت المرافقة على فتح عدة بنوك خاصة منها الوطنية و الاجنبية مما زاد من شدة المنافسة بين البنوك.

ان اصلاح النظام المصرفي في بلادنا اصبح واجبا وذلك من اجل مواكبة التطورات الاخرى في ميدان التنمية الاقتصادية باعتباره اداة رئيسية هامة فيها.

ان انشاء الوزارة المنتدبة لدى وزارة المالية والتي اوكلت اليها مهمة القيام باصلاحات مالية كبرى،وعرض القرض الشعبي الجزائري للخوصصة تعتبر اشارات مهمة وبناءة في اتجاه المستثمرين الاجانب.

جدول رقم(01-07) تطور معدل الادخار و معدل الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الادخار الاجمالي (% من الناتج المحلي	27.74	26.56	28.11	31.42	32.22	27.08	31.36	44.08	35.20

الخام)									
التكوين الاجمالي لراس المال الثابت%)	27.01	28.0	29.14	24.93	24.65	26.61	26.04	22.49	23.20

المصدر:البنكالعالمي.مؤشرات التنمية في الدول النامية.

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

جدول رقم: (02-07) الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2000-2018).

السنوات	PIBالناتج الداخلي المحلي	PIBمعدل النمو سنويا
2000	54.73	3.8
2001	54.75	3
2002	56.76	5.6
2003	76.86	7.2
2004	85.33	4.3
2005	103.20	5.9
2006	117.03	1.7
2007	134.98	3.4
2008	137.05	2.4
2009	171.00	1.6
2010	161.00	3
2011	299.39	2.9
2012	209.01	3.4
2013	209.70	2.8
2014	213.52	3.8
2015	166.84	3.9
2016	170.37	2.60
2017	167.6	2.2
2018	178.3	4

المصدر:اطلس بيانات العالم-البنك الدوليadowli.ar. Konoema.com.www.albank

باعتبار ان النمو الاقتصادي يقاس بالناتج المحلي الاجمالي نلاحظ ان الجزائر سجلت معدلات نمو ايجابية خلال السنوات من 2018/2000

بعد فترة من الانكماش التي شهدتها خلال فترة التسعينات وهذا ناتج عن عدم الاستقرار الامني.

ارتفاع معدلات النمو المحققة في قطاع المحروقات بفعل ارتفاع اسعار النفط ادى الى تطورات في معدلات النمو حيث سجلت سنة 2003نسبة 7.2%ارتفاع معدلات النمو يؤدي الى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين من خلال رفع الاجور،وبعد سنة 2005 عرفت معدلات النمو تراجع اين بلغت ادنى مستوياتها في سنة 2009اي سجلت 1.6%وهذا راجع الى انهيار اسعار النفط بسبب الازمة العالمية المالية وبعد هذه السنة لوحظ ان معدلات النمو في تزايد اما في سنة 2015 فقد سجلت انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي.وصل الناتج المحلي للجزائر في 2018 وسجل نموا ب 4% في 2018 مقابل 2.2% في 2017 و2.60 في سنة 2016كما ارتفع الناتج المحلي للجزائر،في

وقت قدر سعر البرميل النفط الجزائري في 2018 عند التصدير ب 72.43 دولارللبرميل،مقابل 52.71 دولار للبرميل في 2017.وقد توقع البنك الدولي في احدث تقاريره ان تصل نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر الى 2.3%مع نهاية 2019،في حين توقع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في اكتوبر 2018 ان ينمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 2.7%مع نهاية 2019.[1]

جدول رقم (03-07) تطور معدل وحجم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (الدولار الامريكي)خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	نصيب الفرد من اجمال الناتج المحلي	معدل نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الاجمالي
2000	1757.01	2.41
2001	1732.95	1.67
2002	1774.29	4.24
2003	224.89	5.86
2004	2600.00	2.95
2005	3102.03	4.46
2006	3467.54	0.24
2007	3939.55	1.85
2008	4912.25	0.78
2009	3875.2	-0.09
2010	4473.48	1.77
2011	5447.40	0.99
2012	5583.61	1.40
2013	544.06	0.78
2014	5484.06	1.80
2015	4206.03	1.98
2016	4345.00	2.60
2017	4920	2.2

المصدر:البنك الدوليwww.albankdowli.org

لوحظ ان معدلات نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي قد شهدت ارتفاع في الفترة 2003 اذا وصلت الى نسبة 5.86 نتيجة ارتفاع معدلات المحروقات و بدات في الانخفاض الى ان وصلت سنة 2009 الى 0.09- (انخفاض حاد) وهذا راجع الى انخفاض اسعار المحروقات في الاسواق العالمية نتيجة الازمة المالية ثم بدات في الارتفاع الى ان بلغت 1.98% سنة 2015.

*جدول رقم:(04-07) علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

السنوات/البيانات	الناتج المحلي الاجمالي pib	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي pib	تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مليون دولار...	معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر	نسبة الاستثمار المحلي من اجمالي pib	اجمالي تكوين راس المال من اجمالي pib
2000	54.73	3.83	280.1	------	%0.51	25.03

[1] http://al-ain.com 01.06.2019

2001	54.75	3	110.79	60.44-	%2.03	26.84
2002	56.76	5.6	1065	862.05	1.87%	30.65
2003	67.86	7.2	638.0	40.09-	0.9	30.34
2004	85.33	4.3	882	38.24	1.03	33.26
2005	103.20	5.9	1145	129.70	1.12	31.65
2006	117.03	1.7	1795	56.80	1.57	30.17
2007	134.98	3.4	1661.8	7.44-	1.24	34.46
2008	137.05	2.4	2632.1	58.38	1.54	37.34
2009	171.00	1.6	2746.2	4.33	2	46.87
2010	161.00	3.6	2300.2	-16.24	1.42	41.43
2011	299.39	2.9	2580.0	12.16	1.28	37.97
2012	209.01	3.4	2499	-41.89	0.71	39.09
2013	209.70	2.8	1692.9	12.93	0.80	43.38
2014	213.52	3.8	1506.7	-10.99	0.70	45.60
2015	166.84	3.9	-587.3	-138.97	-0.24	-
2016	170.37	2.60	-----	----	-	---
2017	167.6	2.2	------	----	-----	----

جدول رقم(05-07):تطور نسبة التكوين الراسمالي الاجمالي ونسبة الاستثمار من التكوين الراسمالي في الجزائر خلال الفترة 2016/2006.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي التكوين الراسمالي %	30	34	37	47	41	38	37	35	40	41	42
نسبة الاستثمار الاجنبي من التكوين الراسمالي الاجمالي%	6.791	5.161	5.351	5.819	3.985	4.291	2.477	2.100	3.303	3.985	4.392

المصدر:البنك الدولي:مؤشرات التنمية العالمية،متاح على الموقع التالي:
NE.GDL-TOTL-KD2G/indicator/data.albankaldawli-org ://http
تاريخ الاطلاع 27 ماي 2019

***جدول رقم(06-07) تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة:2016/2006:

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي%	1.6105	1.2894	1.5346	1.9938	1.4223	1.3000	0.7241	0.8050	0.2031	0.1110	0.5030

المصدر:المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات،احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشر،نسبة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى اجمالي تاريخ الاطلاع :27 ماي2019.htt://:www.izig-net/pidالناتج المحلي خلال الفترة(2014-1990)متاح على الموقع:7

جدول رقم(01-08) اهم عشرة دول مصدرة للاستثمار الاجنبي المباشرالى الجزائر خلال الفترة (2001-1998).

الترتيب	الدولة	1998	1999	2000	2001	المجموع
01	و م الامريكية	256891	89882	205664	354369	906.806

02	مصر	51	03	100	362992	363.146
03	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344.001
04	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221.045
05	ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148.265
06	المانيا	20062	7836	660509	37791	132.198
07	هولندا	2812	623	1308	71944	76.687
08	انجلترا	36015	2001	14206	23254	75.476
09	اليابان	16648	2787	21092	8818	49.345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32.041

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات .

سجلت معدلات النمو ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 7.2% سنة 2003، و ارتفاع في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 5.86%في سنة 2003 و انخفاض في معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل 40.9-% وبعد سنة 2005 شهدت الاستثمارات الاجنبية المباشرة ارتفاع لتصل الى اعلى مستوياتها سنة 2009 اذ بلغت 2746.2 مليون دولار بمعدل 4.23% الا انه في نفس هذه السنة تشهد انخفاض في معدلي النمو الناتج المحلي و نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي حيث بلغ 1.6 و 0.09- على التوالي.

اما بالنسبة الى اجمالي راس المال سجلت ارتفاع سنة 2009 عن باقي السنوات بلغت 46.87%(أي الاستثمارات المحلية) الا انه في سنة 2010 شهد ارتفاعا ملحوظا الى ان وصل سنة 2015 الى 3.9%،اما معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر سجل انخفاض (شبه منعدمة)بعد سنة 2010 الى ان وصل الى 138.97-% سنة 2015 أي خروج الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.

جدول رقم(01-09) اهم الدول المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر (2003-2017)

الترتيب	الدولة	التدفقات
01	الامارات	15.280
02	اسبانيا	7.860
03	فرنسا	5.950

04	فيتنام	4.743
05	سويسرا	4.538
06	مصر	4.178
07	المملكة المتحدة	3.738
08	الولايات المتحدة	3.303
09	الصين	2.658
10	لوكسمبورغ	2.447
11	قطر	2.150
12	تركيا	1.941
13	روسيا	1.346

14	تونس	1.132

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار :نشرة ضمان الاستثمار لسنة 2017،ص(15)
ان المصادر التي يتدفق منها الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،للفترة 2003-2015 فنجد قطاع الفحم و النفط والغاز الطبيعي في المركز الاول بقيمة 19.
ثم تاتي 130مليون دولار، وبنسبة 28.1% من اجمالي التدفقات،وحصد 28 مشروع استثماري من خلال 22شركة اجنبية وعربية .

**جدول رقم(02-09) اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال الفترة 2000-2017.

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دولار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	59563	99	9100521	79	904762	87
الاستثمارات الاجنبية	676	1	2471691	21	129254	13
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www.andi.dz
من خلال احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نلاحظ ان نسبة مساهمة الاستثمارات الاجنبية في توفير مناصب الشغل سجلت 13%من اجمالي مساهمة الاستثمار في توفير الشغل خلال الفترة الممتدة من (2000-2017) والملاحظ ان هذه النسبة منخفضة جدا.
ونسبة مساهمة الاستثمارات المحلية في توفير مناصب سجلت 87% من اجمالي الاستثمارات .من الملاحظ ان الاستثمارات المحلية تؤدي الى زيادة العمالة مما يؤدي بدوره الى تطور معدلات النمو.

***جدول رقم(03-09)علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بميزان المدفوعات من خلال الفترة (2000-2015).

السنوات/مؤشرات	الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد (مليار دولار)	تطور رصيد حساب راس المال (مليار دولار).	قيمة الارباح المحولة من المستثمرين الاجانب الى الخارج (مليار دولار).	تطور صافي التحويلات (مليار دولار).
2000	0.42	-1.36	-1.16	0.79
2001	1.18	-0.87	-1.02	0.67
2002	0.97	-0.71	-1.60	1.07
2003	0.62	-1.37	-2.28	1.75
2004	0.62	-1.87	-3.30	2.46
2005	1.06	-4.24	-5.48	2.06
2006	1.76	-11.22	-6.18	1.61
2007	1.37	-0.99	-5.41	2.22
2008	2.33	2.54	-6.28	2.78
2009	2.54	3.45	-5.88	2.63
2010	3.478	3.177	-4.854	2.650
2011	2.045	2.375	-6.251	2.649
2012	1.541	-0.361	-7.505	3.163
2013	1.961	-1.020	-8.002	2.792
2014	1.525	3.396	-8.001	3.219
2015	-0.691	-0.061	-6.503	2.564

المصدر: تقارير بنك الجزائر .http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
اما بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر و اثره على حساب الخدمات و المداخيل نلاحظ ان قيمة الارباح المحولة من طرف المستثمرين الاجانب خلال الفترة (2000-2015).سجلت 79.751مليار دولار في ان التدفقات الاستثمارات

الاجنبية المباشرة خلال هذه الفترة لم تتجاوز 22.729 مليار دولار، الامر الذي قد يؤدي الى استنزاف جزء من المدخرات المحلية وعليه دخول رؤوس الاموال في شكل استثمارات اجنبية مما يؤدي الى خروج العملة الصعبة في شكل تحويلات وهذا ما يؤدي بدوره من اهمية هذه الاستثمارات ،اما فيما بخص اثر الاستثمارات الاجنبية على حساب التحويلات كان موجب خلال الفترة (2015-2000)سجل ب 3.219 مليار دولار،مما سجل انخفاض في سنة 2015 الى 2.564 مليار دولار .

نلاحظ ان العلاقة بين حساب راس المال و الاستثمار الاجنبي المباشر علاقة ايجابية بالرغم من ضعف حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الجزائر ،حيث انه في الفترة (2007-2000).سجل عجزا بالمقارنة مع تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي شهدت ارتفاع ملحوظ، خلال الفترة(2011-2008)سجل راس المال فائض وفي سنة 2009 سجل فيها راس المال و الاستثمارات الاجنبية الواردة اعلى قيمة له3.45مليار دولار على التوالي.

وسنة 2012 و2013نخفض حساب راس المال ليسجل عجزا 0.361-و1.020- التوالي،وتكرر وقوع العجز سنة2015ليصل الى 0.061-.

*جدول رقم (10) موجز لنتائج الميزان التجاري(الفترة 2017/2005)

السنوات	التصدير خارج المحروقات	تصدير المحروقات	مجموع الصادرات	الاستيراد	الميزان التجاري
2005	1099	43937	45036	20048	24989
2006	1158	53456	54613	21456	13157
2007	1332	58831	60163	27631	32532
2008	1937	77361	79298	39479	39819
2009	1066	44128	45194	39294	6900
2010	1526	55527	57053	40473	6580
2011	2062	71427	73489	47247	16242
2012	2062	69804	71866	50376	11490
2013	2165	63752	65917	54852	11065
2014	2582	60304	62886	58580	4306
2015	2063	35724	37787	51501	13714
2016	1780	28245	30026	47089	17063
2017	1890	32873	34763	45957	11194

Source:: CNISالمركز الوطني للاعلام و الاحصائيات الجمارك.

طاقات الجزائر :

01/الكفاءات و نقل التكنولوجيا:

لقد سعت الجزائر وما الى تخصيص الموارد اللازمة لقطاع التعليم و التكوين، حيث يوجد حاليا العديد من الجامعات ومعاهد التكوين عبر الوطن،و يقدر عدد الطلبة المنتسبين لهذه الهيئات بأكثر من 500.000 طالب. ولكن رغم كل ذلك فهناك هوة كبيرة بين ما تنتجه هذه الجامعات وندرة التقنيين و المهندسين و المسيرين المتخصصين المطلوبين في سوق العمل ، وفي هذا المجال يمكن للاستثمارات الاجنبية المباشرة بالتعاون مع الدولة، ان تعيد التوازن لسوق العمل،حيث نلاحظ العديدمن المؤسسات الاجنبية التي ترتكز على قطاع التكوين المهني من اجل ضمان تكوين مستمرلمواجهة متطلبات السوق المتزايدة من حيث النوعية كما ان هذا الاتجاه يعتبر مؤشرا مشجعا لتحويل الكفاءات الى الجزائر.

اما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، فانه من الصعب قياس مدى تأثير الاستثمارات الاجنبية على قطاع نوعي كهذا .كما يلاحظ بان حجم الاستثمارات المتزايد في قطاع التكنولوجيا العالية كالالكترونيك و الاتصالات له تأثير ايجابي نظرا لحجم الاتفاقات المبرمة.

فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا بين القطاع الخاص المحلي و الشركات المتعددة الجنسيات و هكذا تظهر ضرورة تحسين وتطوير التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية خاصة فيما يخص براءات الاختراع من أجل تحفيز الشركات المتعددة الجنسية لابرام مثل هذه العقود.

02.التوظيف و العلاقة بين المؤسسات :

رغم التطورات الاخيرة التي تحققت فان نسبة البطالة تبقى مرتفعة حيث قدرت بنسبة 17.7% عام 2004 مقابل 23.7% في عام 2003.ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة يمكن ان تلعب دورا اساسي في خلق وظائف جديدة لمختلف مستويات التكوين .وبناءا على تجارب دول نامية اخرى يمكن القول بان الاستثمارات الاجنبية المباشرةاذا تم توجيهها فانها قد تسمح و بدرجة كبيرة في تخفيض مستويات البطالة.

اما القطاع الخاص فقد عرف تطورات كبيرة خلال السنوات الاخيرة نتيجة لتحرير الاقتصاد .حيث نلاحظ حاليا بان كل قطاعات الاقتصاد الوطني تم فتحها اما راس المال الخاص وفقا لبرنامج الخوصصة.كما ان هذا القطاع قد تطور عبر نسيج ضخم من المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الصناعات المتوسطة.و الصغيرة في البداية من خلال الزراعة الغذائية ثم الخدمات ثم باقي القطاعات الأخرى.

فمن الناحية العملية، توصلت دراسة تطبيقية للبنك الدولي عام 1994م لعدة عينات من عدة دول ان عملية الخوصصة رفعت الكفاءة التشغيلية في تلك الدولة بنسبة 26% في المتوسط مقارنة بما كان عليه الوضع قبل عملية الخوصصة، ووخلصت الدراسة الى نتيجة مفادها ان الشركات التي تم خوصصتها في تلك الدول حققت زيادة في ارباحها،وارتفاع انتاجية العاملين فيها ، وزيادة الانفاق الراسمالي علاوة على زيادة فرص التوظيف وخلصت دراسة اخرى الى ان الخوصصة تعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية وتوظيف بعض عوامل الانتاج المحلية مما يؤدي الى رفع انتاجية تلك العوامل بالتالي زيادة الكفاءة الاقتصادية.

03.تنويع الانتاج والصادرات:

ظل وزن قطاع المحروقات مرجع في هيكل الصادرات الجزائرية حيث يمثل حوالي 95% من اجمالي الصادرات (حوالي 40% للغاز الطبيعي،30% للبترول الخام20% للمنتجات البترولية) ولكن رغم السيطرة الواضحة لهذا القطاع على الصادرات الجزائرية، الا ان الصادرات خارج قطاع المحروقات عرفت نموا نسبة 11.6%في عام 2002 حيث ارتفعت صادرات قطاع الالكتروني، بنسبة 195% و قطاع النسيج بنسبة 90% اما في عام 2005 وحسب الاحصاءات المقدمة من طرف المركز الوطني للمعلومات الاحصائية الجمركية كنيس فرنسية فقد قدرت قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بمبلغ 907 مليون دولار امريكي و ذلك بزيادة قدرها 16.13% مقارنة مع عام 2004 و هكذا تظهر اهمية تنويع الصادرات باعتبارها تزيد من فرص العمل.

اما واردات السلع فقد ارتفعت كثيرا منذ عام2001 بنسبة تقارب 18.5%حيث بلغت اكثر من20 مليار دولار في نهاية عام 2005 هذه الزيادة نتجت اساسا عن ارتفاع واردات القطاع الصناعي كما تعتبر هذه الواردات اكثر تنوعا فهي تشمل القطاع الاولي، معدات التجهيز و الاستهلاكية و السلع الوسيطة.

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمارات

ساتطرق في هذا المبحث الى ثلاث مطالب يتمثل فيمايلي :

المطلب الاول:التوزيع الجغرافي و في المطلب الثاني :التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرةفي المطلب الثالث :عوائق الاستثمار الاجنبي المباشرفي الجزائر.

المطلب الاول: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة

تتنوع جنسية الاستثمارات الاجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر ما بين الدول العربية و الدول الغربية ، الاان النسبة كبيرة من حيث عدد هذه الاستثمارات تعود الى الدول الغربية ، اما من ناحية القيمة فتعود الصدارة الى الدول العربية خاصة دولتي مصر و الكويت، وفيما يلي جدول يوضح اهم الاقاليم المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع و قيمتها.

جدول رقم(11) اهم الاقاليم المستثمرة في الجزائر وعدد المشاريع و قيمتها خلال الفترة 2017/2002

الاقاليم	عدد المشاريع	المبلغ مليون دينار جزائري
اوربا	277	898192
الاتحاد الاوربي	274	5683446
اسيا	68	119506
امريكا الشمالية و الجنوبية	16	65636
افريقيا	1	27799
استراليا	01	2974
الدول العربية	200	1267592
الشركات المتعددة الجنسيات	13	89992
المجموع	676	2471691

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارwww.andi.dz

يتضح من خلال الجدول ان من اهم المستثمرين الاجانب في الجزائر هم من الدول الاوربية،حيث قدر عدد المشاريع ب 277 مشروع بقيمة 898192 دينار جزائري، تتوزع اغلبها في قطاع المحروقات، يليها الدول العربية ب 153 مشروع موزع بالخصوص علىقطاع الاتصالات و الخدمات هو قطاع الاشغال العمومية و الصناعات البيتروكيمياوية بغلاف مالي قدره11811660مليون دينار جزائري ، اما الدول الاسيوية فقد اعتبرت كثالث اهم مستثمر اجنبي في الجزائر حيث قدر عدد المشاريع ب 68 مشروع يغطيها غلاف مالي قدره 119506 مليون دينار جزائري، تليها امريكا الشمالية و الجنوبية بعدد مشاريع قدر ب 09 مشاريع تتركز اغلبها في قطاع الطاقة.

وقد رتب تقرير المؤسسة العربية لضمان و ائتمان الصادرات الصادر سنة 2014 اهم عشرين دولة مستثمرة في الجزائر لفترة 2010/2001، حيث تصدرت الولايات المتحدة الامريكية الترتيب باجمالي استثمارات قدرت بـ 3.487 مليون دولار امريكي تليها فرنسا و اسبانيا على التوالي بـ1.743 مليون دولار و 1.531 مليون دولار.

ان اغلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر تنفذ من قبل الشركات متعددة الجنسيات خاصة في قطاع المحروقات في حين ظلت قدرات القطاعات الاخرى في جذب الاستثمار ومحدودة الى غاية صدور قانون 2001الذي اهتم بهذا الجانب من خلال وضع اجراءات تحفيزية لصالح المستثمرين قصد جعل بيئة الاعمال اكثر ملائمة لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية .

المطلب الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة

التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر حسب التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر،فقد أخذ قطاع الفحم و النفط و الغاز الطبيعي الحجم الاكبر من حصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر بتكلفة استثمارية بلغت 19.1مليار دولار، وهذا باعتباره القطاع الاهم جذبا

لهذه الاستثمارات ، وقد تحصل هذ ا القطاع على نسبة تقدر ب 28.1%من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المسجلة بالجزائر لغاية ماي 2015 بمجموع 28 مشروع استثماري اجنبي مباشر ، ثم يليه قطاع المعادن بتكلفة استثمارية بلغت 14.3 مليار دولار، وبنسبة تقدر ب 21%من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة،كما يحتل هذا القطاع الصدارة من حيث توفير مناصب الشغل،حيث يوفر ما عدده 16486 وظيفة عمل، ليحتل بعدها قطاع العقارات المرتبة الثالثة بتكلفة استثمارية تقدر ب13.3 مليار دولار، و بنسبة تقدر ب 19.6 من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر،و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة(جانفي 2003 وماي 2017.

الترتيب	نوع القطاع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	الاجمالي من %
01	الفحم و النفط و الغاز الطبيعي	191130	22	28	6489	28.1
02	المعادن	14371	17	21	16486	21.1
03	العقارات	13343	14	19	14199	19.6
04	المواد الكيميائية	7294	12	14	3863	10.7
05	الفنادق و السياحة	2678	8	12	5826	3.9
06	البناء ومواد البناء	2238	9	14	3726	3.3
07	خدمات الاعمال	1599	39	39	1814	2.3
08	صناعة المعدات الاساسية للسيارات	1252	20	28	14728	1.8
09	المنسوجات	997	9	9	3678	1.5
10	التخزين	858	2	3	1786	1.3
اخرى		4282	188		20558	6.3
الاجمالي		68040	375	188	93153	///////

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017،ص119.

كما يظهر من الجدول ايضا ان باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى(الزراعة،السياحة،الصناعات التحويلية)،لم تلقى اهتمام كبير من قبل المستثمر الاجنبي،وقد جاءت نسبها من الاستثمار الاجنبي المباشر ضعيفة و متواضعة ، ،وهذا بالرغم ما تدعيه الحكومة من جهود تبذلها من اجل ترقية تلك القطاعات، و التي تعتبر قطاعات اقتصادية حيوية تمتلك من فيها الجزائر امكانيات هائلة يمكن ان تكون بديلا لقطاع المحروقات،

يظهر التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر يتركز في قطاعات اقتصادية محددة اهمها قطاع النفط و العقارات اضافة الى المعادن بالنسبة للجزائر.

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي اجريت للاقتصاد الوطني وكل المجهودات التي تبذل لتهيئة و ترقية مناخ الاستثمار، و بعض النتائج المحققة، الا ان هناك العديد من العوائق التي تفسد بيئة الاعمال ، وتقف عائق أمام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الجزائر ، وهذه العوائق تتمثل في مايلي:

المعوقات الاقتصادية :

هناك العديد من المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في الجزائرو نوردها في مايلي :

*عدم الاستقرار الاقتصادي و المالي وعدم وضوح السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر ما شكل عائق امام الاستثمار الاجنبي المباشر.

*عدم توفر الحرية الاقتصادية بالشكل الملائم الذي يطمح اليه اصحاب رؤوس الاموال غير المقيمين مما يعيق تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.
*ضعف اداء السوق المالي كغياب سوق نشط و فعال للبورصة في الجزائر ، و عجز امكانيات التمويل المتاحة عن مقابلتها للاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية.
*رغم شساعة الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر الا ان السوق المحلية تعتبر ذات حجم صغير مقارنة بأسواق اخرى كأسواق آسيا و امريكا اللاتينية، لذا تعتبر اقل جذبا للاستثمار الاجنبي المباشر.
*تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظم المستثمرين الاجانب غير منتجة او ذات انتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاها من أجر و هذا مقارنة بالعمالة الآسيوية أي انتاجيتها جد مرتفعة و الاجر منخفض نوعا ما.
–تفشي ظاهرة القطاع الغير الرسمي، و شيوع الرشوة و الفساد الاداري و المنافسة غير المشروعة داخل النشاط الاقتصادي.
-02).المعوقات التنظيمية و الادارية:
*على الرغم من سلسلة التشريعات و التوصيات بشأن تبسيط الاجراءات الادارية و التنظيمية ساهمت في تشويه البيئة الاستثمارية في الجزائر و المتمثلة فيمايلي:
–تعقد وبطء الاجراءات الادارية .
–غياب هيئة مكلفة بإدارة و تنظيم الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقط، كما يوجد تداخل في الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار، وعدم الشفافية وتعدد الجهات الوصية.
–صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري، بسبب تعقد الاجراءات الادارية المرتبطة بالحصول على عقود الملكية و التصريحات الواجبة التحضير، يضاف الى ذلك طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و التي تفوق السنة.
–عدم استقرار القوانين المنظمة لعملية الاستثمار.
–ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الاجراءات الجبائية و عدم الوضوح في التطبيق وهو ما يترك المجال للتلاعبات و التفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار .
–ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الاساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كعدم توفر خدمات الماء و الكهرباء و خطوط الهاتف و قنوات صرف المياه .
–عدم توفر البيانات و الاحصائيات الحديثة بالنسبة لكافة القطاعات و التي يطلبها المستثمرين الاجانب لتقييم فرص الاستثمار.
03).العوائق التمويلية و البنكية :
يعتبر النظام البنكي من اهم العوائق في وجه المستثمرين الاجانب نظرا لعدة اسباب منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية و عدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار و عدم تحمل البنوك الجزائرية المخاطرة مما ادى الى غياب صعوبة تحويل الاموال و القيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة و غيرها من الاسباب و التي ادت الى عدم استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
04).المعوقات السياسية:
على الرغم من ان الجزائر عرفت استقرارا سياسيا و امنيا نسبيا مع مطلع القرن الحالي، وهذا بعد التدهور الامني الذي عرفته خلال مرحلة التسعينات، الا ان المشكل السياسي في الجزائر وتأثيره على قرارات المستثمرين الاجانب لا يزال، وان القرارات الاقتصادية فيها تبقى مرهونة بالمواقف و التدخلات السياسية الفوقية.
بالرغم من بعض التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار بالجزائر في السنوات الاخيرة بفعل تحسن الوضع الامني و سعي السلطات على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال وضع الاطر القانونية المشجعة له، الا ان هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين يوالون يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجسيد مشاريعهم على ارض الواقع.الامر الذي يستدعي تذليل العقبات ووضع سياسات و استراتيجيات ملائمة تكون فعالة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ومن أهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار اضافة الى كل الذي ذكر من قبل عن القوانين و التشريعات المتعلقة بترقية الاستثمار في الجزائر.
اهم الاجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار.
يعتبر ترقية و تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر احد المحاور الهامة لتنفيذ السياسات التنموية التي تعتمدها الجزائر.
*اصدارالمرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر،وهو يهدف اساسا الى فسح مجال الشراكة بين راس المال الوطني و رؤوس الاموال الاجنبية ، و تهيئة الظروف الملائمة لتسهيل انتقال رؤوس الاموال، واعطاء ضمانات مطمئنة بمعية حوافز تشجيعية للاستثمار،واعطاء الاولوية للمشروعات التي من شأنها زيادة موارد البلاد من العملات الصعبة .
*اصدار الامر رقم01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 الخاص بتطوير الاستثمار و الذي تضمن مفهوما جديدا للاستثمار على انه:
*اقتناء اصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة او توسيع قدرات الانتاج،او اعادة التأهيل او اعادة الهيكلة.
*المساهمة في راس المال مؤسسة على شكل مساهمات نقدية او عينية.
*استعادة نشاطات في اطار خصخصة جزئية او كلية.
كما هذا القانون العديد من الحوافز و الامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار.
اصدار الامر رقم:06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، وقد جاء لتعزيزمناخ الاستثمار وجعله اكثر جاذبية بإعطاء اكثر حوافز للمستثمرين الاجانب و اقرار الضمانات .
من اجل تدعيم المجال القانوني للاستثمار ثم انشاء هيئات مكلفة بمتابعة و ترقية الاستثمار وتتمثل فيما يلي:
*الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،حيث تتولى مهمة ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار، وتسهيل اصدار الامر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، وقد جاء تعزيز مناخ الاستثمار و جعله اكثر جاذبية بإعطاء اكثر حوافز للمستثمرين الاجانب و اقرار الضمانات .
من اجل تدعيم المجال القانوني للاستثمار ثم انشاء هيئات مكلفة بمتابعة و ترقية الاستثمار و تتمثل فيما يلي:
*الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تتولى مهمة ترقية و تطويرو متابعة الاستثمارات و منح المزايا المرتبطة بالاستثمار ، وتسهيل اجراءات انجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
*المجلس الوطني للاستثمار وهو تحت رئاسة الحكومة الذي يكلف برسم استراتيجية تطوير الاستثمار .
*صندوق لدعم الاستثمار من اجل تمويل اشغال المنشآت الاساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات الى جانب المزايا الممنوحة للاستثمارات .
*الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و تتمثل مهامها في تهيئة الاراضي المخصصة لإنشاء المناطق الصناعية ، مناطق النشاطات و كل الفضاءات المخصصة للنشاط الاقتصادي، مهمة الوساطة لفائدة كل المالكين، مهمة تسيير المناطق الصناعية و مناطق النشاطات الاقتصادية.

المبحث الثالث: تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا هاما على اقتصاد البلد المضيف له، الا ان المعطيات الاحصائية التي تسمح لنا بقياس هذا الدور بدقة غير متاحة, الامر الذي اضطررنا ان تقتصر على الادوار التي يمكن استنتاجها دون الرجوع الى الاحصائيات المعنية بها.

المطلب الاول: مساهمة الاستثمار الاجنبي في تكوين اليد العاملة

رغم كثرة مراكز التكوين و المؤسسات التعليمية و الجامعات بحجم يفوق 120مؤسسة جامعية و اكثر من 1000.000 طالب جامعي " الا انه توجد هوة بين هذه النخبة الجامعية و النقص المسجل في التقنيين و المهندسين و المسيرين المؤهلين" الامر الذ يحتاج الى مساهمة المستثمرين الاجانب بين عروض التكوين و احتياجات السوق.[1]

في هذا الاطار نسجل مساهمة بعض المستثمرين الاجانب في تكوين اليد العاملة وفق الاحتياجات المباشرة لسوق العمل، حيث انشأت مؤسسة معهدا للتكوين في اكتوبر 2002، يقدم تكوينات تقنية في ميادين متنوعة (المراقبة الصناعية ، التوزيع الكهربائي). لدى مؤسسة Schneidereclecticalgerie.

و الامر شبيه ايضا عملية توزيع من خلال toyotaalgerie التي فتحت مركزا للتكوين متخصصا في صيانة و اصلاح السيارات التي تسوقها في الجزائر نظرا لندرة هذا التوزيع من خلال تقديمها لارشادات و مساعدات لزبائنها في لدى مؤسسة pmichelinalgerie تساهم بحيوية في مهنية Pro fessionnalisation

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تحسين المالية العمومية

ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر في اطار الخوصصة الكاملة للمؤسسات العمومية او في اطار الشراكة الاجنبية تخفض او تزيل نهائيا الاعباء المالية التي تتحملها الخزينة العمومية الناتجة عن تعثر هذه المؤسسات و تحقيقها لنتائج سلبية خلال فترات زمنية متتابعة .

وقد تنقلب تلك الاعباء الى مداخيل تجنبها الخزينة العمومية من خلال اقتطاع الضرائب المتنوعة الناتجة عن ممارسة النشاط الاستغلالي او الضرائب على الارباح حين تحققها . وهي حالة محتملة الوقوع بقوة، لانه لا يمكن تصور مجيئ مستثمر اجنبي بهدف تحقيق خسائر من وراء استثماراته .

مما سبق يمكن تصور المردود المالي الذي يعود عليه على المالية العمومية من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة .[2]

و يمكن سرد اهم المؤهلات الى مايلي:

01.بالنسبة للموانئ : تملك الجزائر حوالي 12 ميناء متعدد الخدمات بالاضافة الى حوالي 20 ميناء صغير للصيد، و الموانئ المتخصصة لنقل المحروقات تبقى الموانئ الاخرى لا تفي بمتطلبات أي انتعاش ملحوظ . لهذا تبنت الجزائر خططا تنموية الى افاق 2010 تهدف في مجملها الى تطوير وترقية الموانئ الجزائرية بغية مواكبة انتعاش التجارب مع الخارج.

---

[1] يعداش عبد الكريم ،الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري ،أطروحة دكتوراه الجزائر،2008،ص(147).

[2] يعداش عبد الكريم،مرجع سبق ذكره،ص(ص(148.149)

02. بالنسبة للنقل الجوي: تملك الجزائر شبكة لا باس بها من المطارات و تتوزع على مختلف مناطق البلاد باستثناء اقصى الجنوب و بعض مناطق الهضاب العليا .
03. الهياكل و المنشآت الاساسية:
ان الهياكل و المنشأت المختلفة الضرورية لسير النشاط الاقتصادي لأي بلد و فق متطلبات الاقتصاديات الحديثة تلعب دورا هاما في استقطاب الاستثمارات الاجنبية و الجزائر من خلال اعتمادها للسياسة و لتصفية هامة في 70 (سبعينات) قامت بتوفير بنية تحتية هامة لخدمة الاقتصاد الوطني بالإضافة الى انجازات اخرى بهدف الاندماج مع الاقتصاديات العالمية و ما تتطلبه من بنية تحتية متطورة .
فللجزائر موارد بشرية ومادية (طبيعية) قادرة على تحقيق التنمية الشاملة اذا
ما استخدمت على احسن وجه تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي اصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. تحدث عن طريق التطور الايجابي في الجزائر فان التطورات الاقتصادية كانت مهمة و ابرزها انطلاق بورصة الجزائر للقيم المنقولة.
كما ان عملية الخوصصة او الشراكة يساهمان في الحفاظ على استمرارية هذه المؤسسات المعنية بالخوصصة او الشركة،في ظروف احسن مماكانت عليه . الامر الذي يوفر فرص عمل و منتجات رأسمالية او استهلاكية او خدمية في حاجة اليها السوق المحلي بدلا من استيرادها. وكلها عناصر تساهم في تمويل الخزينة العمومية من خلال الضرائب المباشرة و الغير المباشرة التي تفرض عليها.[1]

المطلب الثالث :الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة و الموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالانتاج الاجمالي وفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي الى زيادة الدخل الوطني وبالتالي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاجنبية حيث ان:k المضاعف : $I=I_D+I_F$
الاولى تمثل الاستثمار الاجنبي المباشر والثانية تمثل الاستثمار المحلي في الدول المضيفة ونتيجة I_F I_D الى الاستثمار المحلي الاجمالي اوتشير
للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الاجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدول المضيفة فان هذا يؤدي الى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية الى الاستثمار الاجنبي المباشر ونتيجة لذلك فان الاستثمار الاجنبي المباشر قد يكون له تاثير تحفيزي للاستثمار المحلي.
01.**اثر الاحلال**:قد تؤدي المنافسة الى زوال الشركات المحلية،لفوارق تكنولوجية .
02.**اثر التكاملية**:صمود الشركات المحلية امام المنافسة القوية للمستثمر الاجنبي .[2]

المطلب الرابع:: الاستثمار الاجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية وآفاقه.

الفرع الاول:الاستثمار الاجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية

هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار و التجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات او الواردات ،الا ان زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، و بالمقابل يحتاج الاستثمار الى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج،وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع و الخدمات .[3]
وهنا تجدر الاشارة التفريق بين الاثر المباشر و الاثر الغير مباشر :

---

[1] يونس دحماني،اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ،دراسة تحليلية للواقع و الافاق،اطروحةدكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،جوان2010،ص(111)

[2] دريسي لبنى واخرون،اثر الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-200)، مذكرة ماستر،قسم علوم اقتصادية ، تخصص مالية ونقود،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016،ص(47).

(

*الاثر المباشر :
بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة و متقدمة نتيجة للانفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم باجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها الى الاسواق الخارجية من خلال مهاراتها و ابرام عقود التصدير نحو الخارج ،وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات مما يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي.
أ-الأثر الغير مباشر:
ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة يصاحبها عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:
*نقل المهارات الادارية الى الدول المضيفة،ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري الى الشركات المحلية
*تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات الاجنبية في الاسواق الخارجية وهذا في اطار المشروعات المشتركة وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الاجنبي المباشر داخل اراضيها.
ان قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات الاقتصادية الحيوية في أي اقتصاد، لما له من تأثير على مختلف القطاعات و المؤشرات الاقتصادية و غير الاقتصادية الاخرى ،وان صحة التنمية واستقرارها مرتبط بصحة التجارة الدولية خاصة في وقتنا الحالي، ونحن نعيش عصر العولمة، وقد شهد هذا القطاع تطورات و اصلاحات عديدة في الجزائر خاصة بعد ازمة النفط العام لعام 1986،بهدف مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية و الدولية ،سنسعى من خلال هذا المطلب الى تتبع التطورات التي شهدته التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)،وتداعيات ازمة انخفاض اسعار النفط لعام 2004على الصادرات الجزائرية وما تتبعها من تطورات على الاقتصاد الجزائري.
اولا:تطور الصادرات الجزائرية:
ما يميز الصادرات الجزائرية هو المساهمة الكبيرة فيها للصادرات من المحروقات،بحيث تمثل نسبة 97%من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي،وخاصة خلال السنوات الاخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في اسعار البترول، فمن خلال الجدول الاتي نلاحظ ان ارتفاع وانخفاض الصادرات الجزائرية،مرهون بارتفاع وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية،فمنذ عام 2000 وبتزامن مع ارتفاع اسعار النفط عرفت حصيلة الصادرات الجزائرية ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2008 بمقدار 79298مليون دولار،لتعرف انخفاضا بعدها عام 2009 اين وصلت الى 45194 مليون دولار، وهذا يعزى بشكل اساسي الى تداعيات الازمة المالية العالمية لعام 2008 وما سببته من كساد اقتصادي عالمي اثر في قيمة الصادرات الجزائرية، الا انه بعد عام 2010 عاودت الارتفاع مرة اخرى خاصة المحروقات وذلك بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي ،لتصل الى 71866 مليون دولار عام 2012.
ايضا ما يلاحظ من خلال الجدول هو الانخفاض الكبير الذي شهدته الصادرات الجزائرية لعام 2015،حيث انخفضت بنسبة تقدر بـــ 43% مقارنة بالسنة السابقة ، اين وصلت الى 35138مليون دولار،وهذا تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول منذ جوان 2014،فقد انخفض سعر برميل البترول لعام 2015 ب 47.1%منتقلا من 100.2دولار في عام 2014 الى 53.1 دولار عام 2015،حيث نجم عن هذا الانخفاض الكبير ، والمتزامن مع انخفاض طفيف في كمية المحروقات المصدرة ،تقلصا في ايرادات صادرات المحروقات ب 45.14%،حيث انخفضت الى 33.08مليار دولار عام 2015 مقابل 60304 مليار دولار عام 2014،[1] ويدل هذا الانخفاض الكبير في الايرادات الكلية للصادرات الجزائرية على مدى هشاشة الايرادات الخارجية ازاء تقلبات اسعار البترول،ومدى اعتماد الجزائر بشكل اساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياجاتهامن العملة الصعبة.
اما ما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فنلاحظ من خلال الجدول انها تتواصل في تسجيل نسب ضئيلة جدا لا تتعدى 6.58% كحد اقصى لها حققتها عام 1996،مما يدل على ضعف مساهمتها في حجم الصادرات الاجمالية،

[1] بنك الجزائر، التطورات المالية و النقدية لسنة 2015و توجهات السنة المالية 2016،افريل 2017،ص(7).

وهذا على الرغم من الحوافز و اجراءات الدعم التي قدمتها الجزائر لزيادة هذه الصادرات،ومما يزيد الامر خطورة كون ان هذه الصادرات تنحصر في مجموعة محدودة من المنتجات،حيث تتكون الصادرات من نفس التركيبة لعدة سنوات ،فتتصدر المنتجات نصف المصنعة المركز الاول بنسبة تقدر ب 81.91%من اجمالي الصادرات خارج المحروقات لعام 2015، بقيمة تبلغ 1685 مليون دولار،بينما تحتل المنتجات الغذائية المركز الثاني بنسبة تقدر بـــ 11.61% وتبلغ قيمتها 239 مليون دولار ،اما المواد الخام فتحتل المركز الثالث بنسبة تقدر بـ 5.10% وتبلغ قيمتها 105 مليون دولار،وتحتل التجهيزات الصناعية المركز الرابع بنسبة تقدر ب 0.82% وبقيمة تبلغ 17 مليون دولار ،بينما تحتل السلع الاستهلاكية غير الغذائية المركز الخامس و الاخير بنسبة تقدر ب0.53% وبقيمة تبلغ 11 مليون دولار،[1] هذه النسب ماهي الا دليل واضح على الفشل الذريع للحكومة الجزائرية في البلوغ للهدف الاستراتيجي المنشود و المتمثل في جعل هيكلة الصادرات المتنوعة و فك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات ، وبالتالي خلق اقتصاد متوازن و متنوع في موارده.

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(01-13): تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2015-1990).

الوحدة مليون دولار

السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الاجمالية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1990	10865	96.11	439	3.88	11304	100
1991	11726	96.90	375	3.10	12101	100
1992	10388	95.86	449	4014	10837	100
1993	9612	95.56	479	4.74	10091	100
1994	8053	96.56	287	3.44	8340	100
1995	9731	95.02	509	4.97	10240	100
1996	12494	93.41	881	6.58	13375	100
1997	13378	93.32	511	3.67	13889	100
1998	9855	96.49	358	3.50	10213	100
1999	12084	96.50	438	3.49	12522	100
2000	21419	97.22	612	2.77	22031	100
2001	18484	96.61	648	3.38	19132	100
2002	18091	96.10	734	3.9	18825	100
2003	23939	97.26	673	2.73	24612	100
2004	31302	97.56	781	2.43	32083	100
2005	45094	98.02	907	1.97	46001	100
2006	53429	97.83	1184	2.16	5413	100
2007	58831	97.78	1332	2.21	60163	100
2008	77361	97.55	1937	2.44	79298	100
2009	44128	97.64	1066	2.35	45194	100
2010	55527	97.32	1526	2.67	57053	100
2011	71427	97.19	2062	2.80	73489	100
2012	69804	97.13	2062	2.86	71866	100
2013	62960	96.90	2014	3.09	64974	100

[1] بنك الجزائر،النشرة الاحصائية الثلاثية،رقم 34، جوان 2016،ص(28).

2014	60304	95.89	2582	4.10	62886	100
2015	33081	94.14	2057	5.85	35138	100

//www.douane .gov.dz/import%20Export .html:http

المديرية العامة للجمارك الجزائرية

اما ما يتعلق بتوزيع مبيعات صادراتنا حسب المناطق الاقتصادية فتبقى دول الاتحاد الاوربي دائما الزبون الاول للجزائر، ففي عام 2015 بلغت حصتها 22976مليون دولار من مجموع المبيعات الخارجية ،أي ما نسبته 66.27%، وقد احتلت ايطاليا الزبون الاول بقيمة 8369 مليون دولار وما نسبته 22.15%من مجمع المبيعات ،لتليها كل من اسبانيا و فرنسا بنسبة تقدر بـ17.37% و 13.02%على التوالي.[1]

ثانيا/تطور الواردات الجزائرية:

بعد عقودها من احتكارها للتجارة الخارجية تحولت الجزائر خلال التسعينات نحو خيار التحرير التجاري،حيث تبنت سياسة انفتاح تجاري تميزت بالتدرج مخافة من المخاطر المحدقة نحو خيار التحرير التجاري، حيث تبنت سياسة انفتاح تجاري تميزت بالتدرج مخافة من المخاطر المحدقة بهذا التحرير، و لا سيما احتمال زيادة الاستيراد بشكل كبير،وهوماحصل فعلا،حيث شهدت السنوات الاخيرة نموا مفرطا في المستوردات، مما دفع بالسلطات الى اتخاذ بعض التدابير لمواجهة هذا الوضع خاصة بعد انخفاض حصيلة الصادرات عام 2015 بسبب تهاوي اسعار النفط في الاسواق العالمية، والجدول التالي يوضح التطورات الذي شهدته الواردات الجزائرية خلال الفترة(1990.2015).

الجدول رقم(02-13):تطور حجم الواردات الجزائرية خلال الفترة(1990-2015) :

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الواردات	9684	7681	8406	8788	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9173	9940	12009
نسبة النمو	-	-20.68	9.43	4.54	6.56	14.90	-15.45	4.51-	8.24	-2.54	0.09	8.36	20.81
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51646
نسبة النمو	12.6-9	35.27	11.19	5.39	28.77	42.87	0.46-	3	16.73	6.62	9.23	6.45	-11.83

المصدر المديرية العامة للجمارك الجزائرية

www.douane.gov.dz/import%Export.html.://http

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر،احصائيات التجارة الخارجية ،تاريخ الاطلاع 2019/06/14

http ://www.andi.dz/index.php/statistique/bilan-du -commerce -exterie

من خلال الجدول نلاحظ ان الواردات الجزائرية عرفت تذبذبا خلال الفترة (1990-1999) بين الارتفاع و الانخفاض،وهذا بسبب الاصلاحات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، الا انه بعد سنة 2000بدأت تعرف تزايد مستمر ،حيث انتقلت من 9137 مليون دولار عام 2000 الى 58580 مليون دولار عام 2014 بمعدل ارتفاع قدره 538%،وهذا رغم الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2009،وكان سبب هذا الارتفاع في الواردات يرجع الى تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، الذي بدات الجزائر تطبيقه بداية من الالفية الثالثة ، والذي كان يحتاج الى تمويل من الخارج خاصة ما يتعلق بالسلع التجهيزية من اجل تطوير البنية التحتية للجزائر و تحقيق التنمية المرجوة من قبل السلطات الجزائرية، كذلك عرفت هذه الفترة تزايد محسوس في اسعار المنتجات الغذائية في الاسواق العالمية ، ما انعكس على فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية خاصة وان الجزائر تعد من اكبر المستوردين لبعض السلع الغذائية الأساسية في العالم كالقمح و الحليب و غيرها، ايضا ما سبب هذا الارتفاع المفرط للواردات الجزائرية من خلال ادارتها المختلفة كالجمارك ووزارة التجارة و المالية من التحكم و المراقبة الجيدة للسلع المستوردة التي كان جزء منها يغرق السوق الوطنية دون ان تكون له اهمية في تلبية احتياجات السوق الوطنية بمختلف المنتجات المحلية التي يمكن ان تكون بديلا للسلع المستوردة من الخارج.

ايضا ما يلاحظ من خلال الجدول هو الانخفاض الذي شهدته الواردات خلال عام 2015 اين وصلت الى 51646 مليون دولار بعدما كانت تبلغ 58580 مليون دولار عام 2014 ،بنسبة انخفاض تقدر ب 11.83%في ظرف يتسم بانخفاض حاد في قيمة اليورو مقارنة بالدولار(-16.55%).كمتوسط سنوي[1]، وكان نتيجة هذا الانخفاض هو الاجراءات و التدابير التي قامت بها الحكومة الجزائرية خلال سنوات سابقة للتحكم في هذا التزايد المفرط للواردات وقد شملت هذه التدابير ما يلي:

*تضمن قانون المالية التكميلي 2009 تدابير لا تسمح بامكانية استيراد الات او تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضمان، وكذا تجميد القروض الاستهلاكية (ماعدا العقارات) و فرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية من خلال الزامية تسديد الواردات عبر الية القرض المستندي مع بعض الاستثناءات و اجبارية توطينها لدى احد البنوك التجارية المرخص لها.[2]

*سماح بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو عام 2012 بنسبة بلغت 10%،حيث انتقل سعر الصرف 102.08 دج لكل واحد يورو الى 112.32دج لليورو الواحد كما سمح بتخفيض ثاني للدينار الجزائري في 17 اوت 2015 اين بلغ 117.48 دج لكل واحد يورو،بهدف الحد من الطلب على الواردات.

*فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات مثل السيارات ، الاسمنت ، بعض المواد الغذائية و غيرها .

*تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد ، من طرف البنوك الوضعية المالية للمستورد عند توطين عملية الاستيراد.

*تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية ،نسبة الى اصولها الخاصة.

*الزامية التوطين المسبق الالكتروني ،بغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والانظمة المعمول بها.[3]

ثالثا: تطور الميزان التجاري في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13– 02) ان الميزان التجاري قد عرف فائضا طيلة السنوات الاربعة الاولى منذ(1993-1999)،غير انه قد شهد تراجعا في حصيلته،حيث انتقل رصيده من 4420مليون دولار عام 1991 الى 1303مليون دولار عام 1993،وهذا الانخفاض يرجع الى تراجع قيمة الصادرات من المحروقات خلال هذه المدة ،ثم يشهد بعدها هذا الرصيد تراجع حاد أي قدر ب(-1025)مليون دولار سنة 1994،مسجلا ادنى معدل تغطية له و الذي بلغ 89%،حيث ان ايرادات الصادرات لم تستطع تغطية مدفوعات الواردات ،كما شهد عام 1995 عجزا تجاريا بلغ(-521)مليون دولار،فهذا العجز المسجل على مدى سنتين قد كان له ما يبرره، فتراجع حصيلة الصادرات

---

[1] بنك الجزائر، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015و توجهات السنة المالية 2016،افريل 2017،مرجع سبق ذكره ص(7)

مراد يونس،عبد الحميد مرغيث ، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات،مداخلة مقدمة في اطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري " قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد الصديق بن يحيى ،جيجل،25افريل 2016،ص(09)

[2] بنك الجزائر ، التطورات المالية و النقدية لسنة 2015، و توجهات السنة المالية 2016، افريل 2017،مرجع سبق ذكره،ص(11).

[3]

بفعل انخفاض اسعار البترول من 20 دولار للبرميل عام 1991 الى 16 دولار عام 1994 قد كان السبب الاول في تحقيق هذا العجز، واما السبب الثاني فهو يتعلق بارتفاع معدلات خدمة الديون الخارجية خلال هذه الفترة، الا انه بعد سنة 1995 شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا،حيث تم تحقيق فائض تجاري مهم عام 1997 وبمعدل تغطية بلغ 160%، وذلك بفضل تحسن اسعار البترول الخام في السوق العالمية من جهة ، وكذا بفضل الحد من الواردات من جهة اخرى،فقد قدر هذا الرصيد ب 5202 مليون دولار،غير انه قد تراجع مع بداية سنة 1998 الى 810 مليون دولار لتراجع سعر النفط الى 12.3دولار للبرميل خلال هذه السنة ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03-13): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الميزان التجاري	1620	4420	2431	1303	1025	521	4277	5202	810	3358	12858	9192	6816
معدل التغطية	117	158	129	115	89	95	147	160	108	136	240	192	157
السنوات	20013	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	9946	4306	16508
معدل التغطية	182	175	226	255	218	201	115	141	156	143	118	107	68

المصدر المديرية العامة للجمارك

www.douane.gov.dz/Import%Export.html://http

ايضا ما يلاحظ من خلال الجدول انه منذ 1999بدا الميزان التجاري يعرف تزايد مستمر ،حيث بلغ اعلى قيمة له سنة 2008 برصيد موجب بلغ 39819 مليون دولار،كما شهدت سنة 2006 اعلى معدل تغطية خلال فترة دراسة والذي بلغ نسبة 255%وهذا بسبب الارتفاع الكبير و المفاجئ في اسعار النفط في السوق العالمية منذ نهاية سنة 2004،الا انه في سنة 2009،عرف رصيد الميزان التجاري تراجع كبير في قيمته وصولا الى 5900مليون دولار ،و يرجع هذا الى تراجع سعر البرميل من البترول الى مستوى 47 دولار من جهة،و الى ارتفاع فاتورة الاستيراد بفعل ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية في العالم من جهة اخرى و هذين السببين قد تجسدا بفعل الازمة الاقتصادية العالمية لعام 2008.

كذلك بسبب الانخفاض الكبير لاسعار النفط منذ جوان 2014 نلاحظ تدني كبير لرصيد الميزان التجاري عام 2014 والذي بلغ 4306مليون دولار ، وعجز تجاري بلغ(-16505)مليون دولار عام 2015، وهذا بالرغم من انخفاض الواردات لعام 2015،الامر الذي انعكس على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قياسيا بلغ 27.29 مليار دولار في سنة 2015بنسبة تقدر ب 16.5%الى اجمالي الناتج المحلي،كما اثر على الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات و الذي سجل عجزا قدره 5.88 و27.54 مليار دولار خلال سنتي 2014و2015 على التوالي ونتيجة لذلك انخفضت قيمة احتياطات الصرف للجزائر ب34.81مليار دولار،منتقلا من 178.94 مليار دولار في نهاية عام 2014الى 144.13مليار دولار في نهاية 2015.[1]

يتبين لنا مماسبق ان انخفاض اسعار النفط منذ منتصف عام 2014و تداعياتها السلبية على حصيلة الصادرات الجزائرية و على رصيد الميزان التجاري و على ميزان المدفوعات وقيمة احتياطات الصرف ان الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة ايرادات المحروقات، وان استمرار هذا الانخفاض في اسعار النفط لسنوات التالية سيكون له اثار واسعة النطاق على الاقتصاد الجزائري ،حيث سيؤدي الى ارتفاع معدل النمو و زيادة عجز الميزانية و انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة البطالة و خفض التحويلات الاجتماعية وتوقف البدء في انشاء مشروعات جديدة خصوصا مشروعات البنية اساسية المكلفة .،لهذا سعت الجزائر لمواجهة هذا الانخفاض في اسعار النفط باتخاذ

[1] بنك الجزائر ،نفس المرجع السابق،ص،ص(7،8).

مجموعة من الاجراءات بغرض ضبط اوضاع المالية العامة ،وتحييد اثار الصدمة على النمو الاقتصادي قد شملت مايلي :

-استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الايرادات للحد من اثر تراجع اسعار النفط على النمو.

- عملت الجزائر على تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري كاجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها الى الدينار الجزائري ،وكذلك بهدف الحد من الطلب على الواردات.

-اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق العام و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة ،وبتحقيق وفورات مالية من خلال رفع الدعم عن بعض السلع وزيادة في فرض الضرائب عن البعض الاخر.

ان هذه الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة الازمة التي عرفتها تراجعات اسعار النفط هي اجراءات ناجحة ومهمة ولكن في الاجل القصير فقط، لان الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الايرادات) سوف تنفذ في غضون بضع سنوات اذا استمر انخفاض اسعار النفط ،كما ان باقي الاجراءات كخفض العملة و رفع الضرائب وخفض الانفاق العام ورفع اسعار الطاقة.....هي اجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي ،وقد تكون سبب في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي ، واكثر من ذلك يحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من اجواء عدم اليقين التي قد تزيد الامور تعقيدا ، ولا سيما ان الطلب على الطاقة الاحفورية (النفط)يواجه تحديات كبيرة في المستقبل.

من هذا المنطلق ينبغي على الحكومة الجزائرية ان تكون اكثر استعدادا للتعامل مع مثل هذه التحديات الناشئة عن هذه الازمة وان تعمل على اعداد صيغة نموذج النمو الاقتصادي الذي تقوده الدولة و يعتمد على الريع النفطي الى نموذج اقتصادي يكون اكثر تنوعا يقوده جميع الفاعلين في الاقتصاد الوطني ،و يتطلب هذا التحول جدول اعمال طموحا لإصلاح الهيكلي ،ومن اهم الاصلاحات تحسين مناخ الاعمال، وكذلك فتح الاقتصاد امام مزيد من التجارة و الاستثمار ، وتحسين الحصول على التمويل ،وتطوير اسواق راس المال ،وتعزيز المنافسة و الشفافية ، وترشيد عمل الحكومة، والاهتمام اكثر بعملية التعليم و المعرفة و البحث و التطوير ،بحيث ترسخ لاقتصاد معرفي متنوع مبدع يفي بأغراض التنمية البشرية المستدامة.

الفرع الثاني: افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

ان الافاق المستقبلية للاستثمار في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عملي ايجاد الظروف الملائمة لتحقيق تدفقات الاستثمار ثم تدعيمه و تعزيز الثقة بين الجزائر و المتعاملين الاجانب، وهذا لا يكون الا اذا كرست السلطات الجزائرية كل جهودها لازالة العراقيل و التي تقف كعائق امام نجاح هذه السياسة .

فيجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خاصة ان هذه الاخيرة تمثل موردا هاما بالنسبة للمتعاملين الاجانب نظرا لشساعة مساحتها و توفرها على اراضي زراعية و مدن صناعية في الشمال و المناجم و حقول الغاز، و البترول في الصحراء كما ان الحكومة الجزائرية اهتمت بالتربية و التعليم و التكوين حيث ان ثلاثين 30% من ميزانية الدولة مخصصة لقطاع التربية و تملك الجزائر هياكل عديدة و مهمته تتمثل في شبكة الطرقات الضخمة و الموانئ و النقل الجوي، شبكة المواصلات..... الخ[1]

وانشاء سوق لقيم الخزينة العمومية و مواصلة الإصلاحات الهيكلية ، حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

و سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا موجب، كما تمكنت السلطات النقدية من خفض نسبة التضخم و استقرار سعر الصرف و اضاف التقرير أنه بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية نحو 1.43م/د منها 1.18م /د في قطاع المحروقات و 243.9 مليار دولار في القطاعات الاخرى . و يمكن تقسيمها كما يلي:

-الصناعة الكيماوي160.6مليون دولار

[1] وليد حفاف ،تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية دراسة حالة دول شمال افريقيا،اطروحةدكتوراه،قسم علوم التسيير،جامعة المسيلة،2018/2017،ص(214).

-الصناعة الغذائية و الفلاحة43 مليون دولار .
الاشغال الكبرى 23 مليون دولار

- اما مصادر هذه الاستثمارات الاجنبية من قسمها على النحو التالي:
- *الاتحاد الاوربي 42%لااي حوالي 60 مليون دولار .
- *الدول العربية 25.6 % أي حوالي 366 مليون دولار .
- *باقي الدول 32.4%اي حوالي 77 مليون دولار .
- الى جانب هذا فان الجزائر مازالت تواصل جهودها في جلب الاستثمارات الاجنبية و ذلك بتكثيف الندوات و الزيارات الى البلدان العربية و الاجنبية،و التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي زيادة على هذا كله فان هناك تطورات سريعة ايجابية خلال هذه السنة.
- مما اكتسبت مناخ الاستقرار و السلم الاصلي و القضاء على الاضطرابات التي عرفتها في السابق.
- كما تملك الجزائر المؤهلات و عناصر تنافسية لجذب الاستثمارات، اضافة الى ذلك الاطار التشريعي و التنظيمي و الاداري خاصة قانون الاستثمار زيادة على القدرات الذاتية للبلاد.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال عرضنا لهذا الفصل تبين لنا ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر كانت كبيرة حيث كان لها الدور الكبير و البارز في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني الى الامام و تحريك التجارة الخارجية للبلاد كما اننا استخلصنا

ان للاستثمار الاجنبي المباشر دور كبير في تحريك عجلة التنمية الافتصادية من خلال مساهمته في تكوين اليد العاملة و تحسين المالية العمومية، الا ان الآفاق و خاصة في الفترة الاخيرة شهدت حركة قوية لرجال الاعمال الاجانب، الا انه في حقيقة الامر ، والواقع شاهد على ذلك على ان معظم الاستثمارات موجهة الى مجال المحروقات .